مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية «دراسة جغرافية»

غانم سلطان*

* حصل على الدكتوراه في الجغرافيا البشرية (جغرافيا العمران) من جامعة الإسكندرية سنة 1986.
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الدراسات الاجتماعية - كلية التربية الأساسية - الكويت.

AJH
99

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبيان موقع هذه المساعدات بين المساعدات العربية لدول الوطن العربي والعالم النامي، وبيان حدود الانتشار الجغرافي لهذه المساعدات، فضلاً عن التعرف على التوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض الصندوق الكويتي، هذا بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان هناك مردود سياسي لهذه المساعدات يسهم في نصرة قضايا الكويت الوطنية.

وتعرضت الدراسة لنشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (31/ 12/ 1961) وأهدافه وأهم خصائصه، والعوامل الجغرافية التي أسهمت في تأكيد فكرة إنشاء الصندوق، والانتشار الجغرافي للمساعدات الكويتية عن طريق هذا الصندوق الذي غطى كامل الدول العربية غير النفطية والدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ممتدًا بذلك إلى نحو 81 دولة حتى ديسمبر 1996.

وتناولت الدراسة أيضًا التوزيع الجغرافي لمساعدات الصندوق موضحة البلد وعدد القروض وقيمتها مع دراسة تحليلية تفسر تباين الأرقام واختلافها من بلد لآخر. وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى التوزيع الجغرافي للمنح والمساعدات الفنية ثم تتعرض للتوزيع القطاعي لقروض الصندوق، موضحة أهم الموجهات الجغرافية التي تفسر الاهتمامات بهذه القطاعات سواء كانت زراعة أو صناعة أو كهرباء أو نقلاً ومواصلات وتخزيناً أو ماءً وصرفاً صحياً.

ومن بين موضوعات الدراسة المردود السياسي لمساعدات الصندوق، والتي ظهر من الدراسة أن هناك شواهد تؤكد إيجابية هذا المردود. وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج التي أكدت فرضياتها. وقد اختتم البحث بعدد من التوصيات التي تقدم بها الباحث من خلال نتائج دراسته.

مقدمة

منذ سنوات استقلالها الأولى ظلت الدول النامية تعتمد على نفسها بصفة أساسية في مجهوداتها التنموية، فقد تبين أن 85٪ من مشروعات التنمية التي تمت في الستينيات جاءت عن طريق التمويل الذاتي. بيد أن من مشكلات الاعتماد على النفس في التمويل الذاتي عدم القدرة على إيجاد الأموال الكافية التي تلبي متطلبات برامج التنمية، وبات واضحاً أن تحقيق التنمية على الوجه المطلوب لا يمكن أن يتم إلاّ عن طريق تمويل خارجي يتدفق من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.[1]

والقول الذي ساد في السبعينيات ومفاده أن اتجاه العالم للتنمية من شأنه أن يؤدي إلى تحول في القانون الدولي أو خلق نظام اقتصادي دولي جديد لا يمكن أن يصبح حقيقة مقبولة إلاّ إذا بلغ حجم التنمية والنشاط المبذول فيها نسبة ملموسة من حجم النشاط الاقتصادي الدولي. وقد قدم أول اقتراح بتحديد هذه النسبة بمعدل 1٪ سنويًّا من قيمة الدخل القومي الإجمالي للدول المتقدمة. وقد جاء هذا الاقتراح من خلال المؤتمر العالمي للكنائس عام 1958، وتبنته الأمم المتحدة عام 1960، وتم التأكيد عليه في عامي 1964 و1968 في اجتماع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في كل من جنيف ونيودلهي على التوالي.[2]

وبالرغم من أن نسبة الـ 1٪ تعتبر متواضعة في حد ذاتها إلاّ أنها لم تتحقق في كثير من الأحيان منذ اعتمادها. ففي نهاية الستينيات لم تتعد المساعدات الرسمية في صورة منح وقروض سهلة نسبة 39 , 0٪ من مجموع الدخل القومي للدول الصناعية المتقدمة. وتقلصت في منتصف السبعينيات إلى 33 , 0٪. ونتيجة لذلك ارتفعت الأصوات مطالبة بتحقيق النسبة المعتمدة (1٪)، بل إن البعض قد اكتفى بنسبة 7 , 0٪ وقبل البعض الآخر نسبة الـ1٪ شاملة الاستثمارات الخاصة. غير أن الواقع الفعلي للمساعدات الاقتصادية ظل أقل من ذلك طوال الثمانينيات والسبعينيات. وتمثلت الأعذار في الشكوى من مضاعفة الدول الفقيرة لأسعار المواد الأولية التي تنتجها، على غرار ما حدث بالنسبة لأسعار النفط بعد عام 1973، كما تعالت الأصوات في الدول الصناعية الغنية بضرورة تحمل الدول المصدرة للنفط للجزء الأكبر من المساعدات كدول حديثة الثراء.[3]

وفي عام 1970 ذكر روبرت مكنمارا R.MC Namara مدير البنك الدولي أن الإنفاق على التسلح في العالم بلغ 183 بليون دولار، أي ما يعادل 24 ضعفاً لحجم المساعدات الخارجية إلى الدول النامية، وهذا الإنفاق العالمي يتزايد سنويًّا بنسبة 6٪، في حين أن تزايد الإنفاق العالمي على التسلح للدول النامية بلغ نسبة 5 , 7٪ ، بمعنى أن المبالغ التي تنفقها الدول النامية على السلاح تدفعها إلى الدول الغنية المنتجة لهذا السلاح، وهي مبالغ تزيد عن كل ما تحصل عليه هذه الدول النامية من مساعدات إنمائية من الدول الغنية.[4]

وعلى مرّ الزمن تراكمت المديونيات الخارجية على بعض الدول النامية، ودخلت طوراً خطيراً عندما بدأت بعض الأقطار ذات الديون الكبيرة تواجه صعوبات في خدمة ديونها، حيث تجاوزت التزاماتها الخارجية قدرتها على السداد. ففي عام 1982 أعلنت المكسيك توقفها مؤقتًا عن تسديد خدمة ديونها، مما شد انتباه العالم إلى الوضع الخطير الذي وصل إليه عدد من الدول المدينة. ومعروف أن المديونيات الخارجية تشكل اليوم مشكلة كبيرة أمام طموحات التنمية في دول العالم الثالث. ولا مجال في هذه الدراسة للخوض في متاهات هذه المعضلة كما أسماها البعض.[5]

وتعتبر المساعدات الإنمائية العربية لأقطار الوطن العربي ودول العالم الثالث من أهم أنواع المساعدات من حيث ضخامة حجمها وشروطها الميسّرة وإسهاماتها الفاعلة في مشروعات التنمية، سواء كانت في مجال البنية التحتية Infra Structure أو المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الإنتاجية. ولقد أصبحت هذه المساعدات العربية الخارجية عاملاً مهمّاً في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومظهراً أساسيّاً في الدور المالي والسياسي الذي تلعبه الدول العربية في السياسة الدولية. ويمكن القول إن المساعدات العربية تتصف بمظاهر أساسية تميزها عن غيرها من المساعدات الدولية. ولعل أهم هذه الميزات ما يلي:[6]

1- كبر حجم المساعدات المالية العربية سواء قورنت بالناتج المحلي الإجمالي أو بالثروة القومية للدول العربية المانحة للمساعدات، فقد قفزت نسبة المساعدات من 3,76% من إجمالي الناتج القومي في عام 1973 في دولة الإمارات إلى 12,22% في بداية الثمانينيات، وتزايدت في السعودية من 4,21% إلى أكثر من 9% وارتفعت في قطر من 15,64% إلى 18,81%. أما في الكويت فقد ارتفعت في الفترة نفسها من 9,62% إلى 11,85% من إجمالي الناتج القومي. ولكي ندرك مدى ضخامة حجم هذه المساعدات مقيسة بالناتج القومي الإجمالي يكفي أن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الأغنى في العالم لا تقدم من المساعدات سوى 0,22% من ناتجها القومي كمساعدات خارجية في حين تجاوزت الدول الخليجية هذه النسبة بأكثر من عشرة أمثال.

2- تتميز المساعدات العربية بأنها تأتي من دول نامية تعتمد على مصادر اقتصادية ناضبة ولعل في ذلك تضحية كبيرة.

3- معظم المساعدات العربية قدم كدعم لخطط التنمية ولميزان المدفوعات استجابة لطلبات ملحة من الدول الفقيرة، وهي مساعدات مرنة ليست مرتبطة بمشروع معين، ويعطي ذلك مرونة في التصرف في المساعدات وتوجيهها محليّاً بما يتلاءم ومصالح هذه الدول.

4- تتميز هذه المساعدات باتساع مجالها الجغرافي، حيث شملت معظم الدول النامية في القارات المختلفة، ووصلت إلى دول ليست لها علاقات اقتصادية أو سياسية مع الدول العربية، مما يعكس البعد الإنساني والأخلاقي لهذه المساعدات.

5- تصل العديد من المساعدات العربية إلى الدول المستفيدة عن طريق مؤسسات تنموية ليس للعرب عليها سلطة أو دور سياسي مثل البنك الدولي والصندوق الدولي.

ويؤكد الحميضي على اختلاف الفلسفة لأهداف المساعدات العربية عن فلسفة مساعدات الدول الصناعية. ففي حين تأتي الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والأدبية Ethical والدينية والشعور بالانتماء إلى العالم الثالث بالدرجة الأولى لدى أهداف المساعدات العربية، تسير أهداف المساعدات للدول الصناعية المصالح الاقتصادية والكسب التجاري وتوسيع مجال أسواق تصريف البضائع وتسهيل الوصول إلى المواد الخام، إضافة للأغراض السياسية والاستراتيجية.[7]

وتجدر الإشارة إلى أن أربع دول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر قدمت نحو 96% من مجمل المساعدات الإنمائية العربية، ووصلت هذه المساعدات إلى أكثر من 80 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 1970 و1990. وتتبوأ السعودية مكان الصدارة من حيث قيمة المساعدات الإنمائية الميسرة ونسبتها إلى قيمة إجمالي العون الإنمائي تليها الكويت والإمارات وقطر وبقية الدول العربية المنتجة للنفط[8].

وتأتي المساعدات العربية الخارجية عن طريق صناديق التنمية في هذه الدول. فقد أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في ديسمبر عام 1961، واقتصرت عملياته حتى عام 1974 على الدول العربية، ثم اتسع نشاطه ليشمل جميع الدول النامية، وتقرر زيادة رأسماله من 200 مليون دينار إلى 1000 مليون دينار، وتضاعفت القيمة في فترة لاحقة. وأنشئ الصندوق السعودي للتنمية في عام 1974 لتمويل المشروعات الإنمائية في الدول النامية برأسمال قدره 3000 مليون دولار أمريكي (حوالي 1000 مليون دينار كويتي)، وأنشئ صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي في عام 1971 برأسمال قدره 125 مليون دولار. هذا بالإضافة إلى صناديق أخرى[9].

أما على المستوى الإقليمي فهناك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئ عام 1968 كهيئة مالية إقليمية عربية مستقلة، يضم في عضويته جميع الأقطار العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي الذي أنشئ في عام 1976 وغيرهما من الصناديق التي تقدم المساعدات الإنمائية[10]. هذا وقد قدم الصندوق السعودي في الفترة بين عامي 1975 و1995 مساعدات بلغت قيمتها 21215,73 مليون ريال سعودي، وقدم الصندوق الكويتي 2596,5 مليون دينار كويتي، وقدم صندوق أبوظبي من القروض والمنح ما قيمته 6,532,433 ألف درهم كقروض، ونحو 466,635 ألف درهم كمنح حتى 31 مايو 1997. أما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي فقد كانت جملة قروضه

الموقعة في نهاية عام 1995 نحو 7 , 2259 مليون دينار كويتي[11] [سيتضح ذلك من خلال الجدول المقارن للصناديق العربية في الدراسة لاحقًا].

أهداف الدراسة وفروضها ومنهجها

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف هي:

- بيان موقع المساعدات الكويتية الخارجية بين المساعدات العربية لدول الوطن العربي والعالم النامي.
- بيان حدود الانتشار الجغرافي للمساعدات الكويتية.
- معرفة التوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- معرفة ما إذا كان هناك مردود سياسي لهذه المساعدات خاصة إبان غزو الكويت.

أما فروض الدراسة

فأهمها أن المساعدات الكويتية تحتل مكانة مرموقة بين المساعدات التي تقدمها الدول العربية عن طريق صناديقها الإنمائية لدول العالم النامي، وأن هذه المساعدات تغطي مساحة واسعة على خريطة العالم الثالث، وأنها تتوزع قطاعيًّا على أنشطة اقتصادية متنوعة على شكل مشروعات تنموية، كما تفترض الدراسة أنه إلى جانب البعد االإنساني والأخلاقي أولاً والاقتصادي ثانيًا أن هذه المساعدات ربما يكون لها مردودها السياسي في تأييد قضايا الكويت المصيرية.

واتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي مستعينًا ببعض الأساليب الكمية والإحصائية في التحليل.

الدراسات السابقة

توافرت لدى الباحث دراسات عدة تخص الموضوع من قريب أو بعيد، ولعل من أهم هذه الدراسات حسب الترتيب الزمني دراسة تشيبوى (Tshiboy 1976)[12] التي استهدفت تحديد السبل التي يمكن من خلالها إعادة استثمار العوائد الفائضة التي حققتها الأقطار العربية المنتجة للنفط في الاقتصاد الإفريقي. وركزت الدراسة على ثلاث نقاط أساسية تتمثل **الأولى** في العلاقات العربية الإفريقية في منتصف السبعينيات، وتتمثل **الثانية** في المشكلات التي تعترض طريق العلاقات العربية الإفريقية، وتضع النقطة **الثالثة** تصورًا للحلول المقترحة لتنمية العلاقات العربية الإفريقية التي تمهد الطريق للحصول على القروض والمنح والمساعدات العربية لإفريقيا خاصة بعد فورة أسعار النفط في أعقاب حرب 1973 بين العرب وإسرائيل.

وهناك دراسة بيبي الصباح (1977)[13] عن نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتي عرضت من خلالها نشأة الصندوق وأهدافه ونظامه الأساسي

وسياسة الاقتراض وعمليات الصندوق والتوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض المقدمة منه في الفترة بين عامي 1962 و1975. ومن بين الدراسات ما طرحه الدكتور سلطان أبوعلي (1979)[14] حول بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية في الوطن العربي، بادئًا بأهداف هذه المؤسسة الإنمائية وسياساتها ونشاطها، مهتمًا بالتركيز على تمويل القطاع الزراعي والتنمية الريفية وخبرة الصندوق في تقديم أفضل أشكال المساعدة لضمان إنجاح المشروعات الزراعية. واهتم كذلك بتنمية العنصر البشري في مجال التنمية الزراعية وضرورة توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والإسكانية والإرشاد الزراعي للعمال الزراعيين. ولعل من الدراسات المهمة كذلك دراسة باري ماكدونالد .Mcdonald B (1979) حول أثر اقتصاديات دول الخليج العربية في الأسواق المالية الدولية،[15] لا سيما في مجال الاستثمار والمساعدات والتي أكد من خلالها أن أبرز استخدام لهذه الأموال يأتي من خلال المنح وتقديم القروض لدول العالم الثالث، خصوصًا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. وأشار إلى أن نسبة المعونات الخارجية التي قدمتها أبوظبي على سبيل المثال حتى نهاية عام 1975 تراوحت بين 23% و27% من إجمالي الناتج القومي. ومن الموضوعات التي استفاد منها الباحث موضوع ندوة خبراء التمويل والنظام العالمي الجديد حول التدفقات المالية من بلدان الأوبك OPEC للبلدان النامية[16] التي ناقشت موضوعات عدة، منها حجم الفوائض النفطية ومجالات توظيفها والمشكلات الرئيسة التي تعترض سبيل هذا التوظيف في إنماء دول العالم الثالث، مثل مشكلة عدم قدرة هذه البلدان على الدفع وفق البرامج الزمنية الموضوعة، وضرورة إيجاد ضامن كفيل (Linsolvabilite). وناقشت الندوة (المقامة عام 1981) ضرورة الاستخدام الأمثل لهذه الفوائض على اعتبار أنها ليست فوائض هيكلية Surplus Structures ذات طبيعة استمرارية، ولكنها فوائض تحددها ظروف أسعار النفط المتغيرة. وقدم أحد المشاركين في الندوة (وهو مورجان Morgan) ورقة تكهن فيها بأنه ابتداء من عام 1975 وحتى عام 1985 ستتناقص الفوائض الجارية المقدمة من حوالي 80 أو 90 مليار دولار إلى 25 أو 30 مليار دولار. ونوقش في الندوة كذلك موضوع التضامن المالي Concept De La Solidarite Financiere ودور التدفقات المالية للأوبك في التوازن الاقتصادي العالمي.

ومن بين الدراسات المتعلقة بموضوع البحث دراسة شحاته[17] (1982) بعنوان: الوجه الآخر للأوبك، حيث تعلقت الدراسة بالمساعدات المالية للعالم الثالث مع التأكيد على وجود انطباع خاطئ مؤداه أن مجموعة الأوبك دول غنية. في الوقت الذي لا تزال هذه الدول في المراحل الأولى من التطور إذا ما قيس التطور بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وليس بمؤشرات الثروة النقدية. وأكد في الدراسة كذلك أن كل أقطار الأوبك تواجه عجزًا في المواد الغذائية، ويعتمد بعضها كليا على الاستيراد، كما أن كل أقطار الأوبك ليس لديها

قاعدة صناعية (مع استثناء اندونيسيا) وليست لها صادرات أساسية بجانب النفط، بل ذهب إلى أن عددًا من أقطار هذه المنظمة مدين في السوق المالية العالمية.

واطلع الباحث على دراسة الدكتور الحلوة (1987)[18] بخصوص التسهيلات المالية السعودية للدول الإفريقية والتي استهدفت عرض هذه التسهيلات من خلال الصندوق السعودي للتنمية فيما بين العامين 1974-1983، مع إبراز المرتكزات الأساسية لسياسة المساعدات السعودية الخارجية والمتمثلة في الأبعاد الإنسانية والإسلامية والقومية والأيديولوجية والاقتصادية.

ومن الدراسات المهمة أيضًا دراسة ويلي برانت W.Brant[19] حول التعاون الدولي في مجال التنمية وتمويل المشروعات الاقتصادية. ولا ننسى في هذا المجال كذلك دراسات الباحثين الأجانب أمثال هنتجتون Huntington(1976) ولاو Law(1978) ونيانج Nyang(1983) وبرسلي Presley(1983) وسبيرو Spero(1979) وسيلفستر Sylvester(1981) وواي Wai(1983)[20]. أما في مجال الدراسة التي اهتمت بالتدفقات المالية العربية فهناك دراسات ستيفنز Stephens(1976) وسيمونز Simmons(1981) وغيرهما[21]. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع الدراسة قد حظي أيضًا ببعض الاهتمامات الأكاديمية التي جاءت على شكل رسائل وبحوث علمية أكاديمية نال أصحابها درجات علمية عليها خصوصًا دراسة Demir وبن سكان وزياد عربية[22].

نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وأهدافه وأهم خصائصه

يذهب البعض[23] إلى أن استقلال الكويت عام 1961 شكّل نقطة تحول مهمة في مسار المجتمع الكويتي وتطوره، أفرزت مجموعة من التغيرات في البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية، واستدعت ظهور العديد من المؤسسات التي يعدّ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من أهمها ما كان على الصعيد الاقتصادي. فمنذ بداية نشاط الصندوق في 31/ 12/ 1961 وهو يقدم المساعدات المادية في شكل قروض مالية ومنح ومعونات فنية للدول النامية والعربية منها خاصة.

ومن اللافت للنظر أن الكويت قد خصصت ثلث دخلها القومي لعام 1962 للإسهام في رأس مال المساعدات الخارجية التي تأتي من خلال الصندوق للدول العربية، وهي نسبة كبيرة جدًّا إذا ما أدركنا أن ما تخصصه الدول الصناعية للإسهام في المشروعات الإنمائية في البلدان النامية لا يتجاوز في أفضل الحالات 1% من دخولها القومية.

ويهدف إنشاء الصندوق إلى العمل على مدّ الدول العربية ودول العالم النامي التي تفتقر لرؤوس الأموال بالقروض اللازمة وبالعملة الصعبة من أجل تمويل المشروعات

الإنمائية المختلفة فيها، والتي تعتبر الهياكل الأساسية للتطور الاقتصادي في مجتمعاتها، مع الأخذ بعين الإعتبار أهمية المشروع وأولويته بالنسبة للبلد المتقدم لطلب القروض. فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم 35 لسنة 1961 بإنشاء الصندوق والمعدل بالقانون رقم 9 لعام 1963 والقانون رقم 64 لعام 1966 على ما يلي:

«يهدف الصندوق إلى مساعدة الدول العربية والدول النامية لتطوير اقتصادياتها ومدّها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها» وجاء في النظام الأساسي للصندوق أنه يهدف إلى مساعدة الدول النامية فيما تبذله من جهود للتنمية الاقتصادية، وللصندوق في سبيل تحقيق هذا الهدف أن يسلك كافة السبل التي يراها مجلس الإدارة مناسبة في الحدود التي يرسمها قانون الصندوق ونظامه الأساسي، وتشمل تلك السبل تقديم القروض والكفاءات والمنح وتوفير خدمات المعونة الفنية والمساهمة في رأس مال المنشآت والمؤسسات التنموية. ولا يحدو الصندوق في سبيل تحقيق هذه الأهداف إلا الرغبة في خدمة المصالح الإنمائية للدول التي يتعاون معها من أجل توطيد أواصر الأخوة والصداقة بينها وبين دولة الكويت[24].

ومن أبرز خصائص الصندوق أن سياسته الإقراضية تعدّ مرنة مقارنة بالمؤسسات التمويلية الأخرى في العالم، فبالرغم من كونه يهتدي في اختياره للمشروعات التي يوافق على تمويلها بمجموعة من المبادئ والاعتبارات الاقتصادية، وأهمها المردودات الربحية إلاّ أن تطبيقاته لهذه المبادئ تتسم بالمرونة إلى درجة كبيرة، حيث يأخذ في الاعتبار ظروف البلد المقترض فيعطي أكبر قدر من التسهيلات في السداد مراعاة لصالح البلد المقترض. ومن الخصائص أن الصندوق لا يفرق بين تقديمه للقروض بين القطاعات المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية أو قطاع النقل أو أية قطاعات أخرى تستهدف بناء أسس الاقتصاد القومي والبنية الأساسية للبلد.

ومن خصائصه أيضًا أنه يسهم في المشروعات التي لا يتوافر لها التمويل من أية جهة من الجهات التي تسهم في مشروعات التنمية والتي ترى في الربحية المحرك الأساسي لعملية الإقراض. ولعل من الخصائص المهمة للصندوق انخفاض سعر الفائدة الذي يحدده مقارنة مع سعر الفائدة الذي تحدده المؤسسات الأخرى في العالم مثل البنك الدولي على سبيل المثال. ويعود السبب في ذلك إلى أن الصندوق مؤسسة تمويلية غير تجارية لا تنظر إلى العائد. وبعد سنوات طويلة من عمر الصندوق ونشاطه طالب البعض بضرورة إعادة النظر في مسألة تحديد سعر الفائدة (المتوسط 5 , 2% سنويًّا) ورفعه ولو لنسبة بسيطة لسببين؛ أولهما أن هذه الفوائد هي التي تشكل المردود الاقتصادي الوحيد الذي يعود على الصندوق وثانيهما مجابهة الارتفاع المستمر في الأسعار، ويذكر أن أعلى نسبة فائدة قد حددت بعد هذا الاتجاه جاءت بعد عام 1976، وكانت لقرضين أولهما لماليزيا بسعر فائدة 5% وثانيهما للبنك الإنمائي في المغرب بسعر فائدة 7%[25].

وفي مقابلة مع مستشاري الصندوق للإجابة عن بعض الاستفسارات للباحث ذكر هؤلاء أن رأس مال الصندوق في بداية عهده (1961) بدأ بخمسين مليون دينار كويتي، وتضاعف إلى 100 مليون عام 1963، وتضاعف مرة أخرى إلى 200 مليون في عام 1966 ثم بلغ مليار دينار عام 1974، وتضاعف إلى ملياري دينار عام 1981. وبعد عام 1986 أصبح تمويل الصندوق تمويلاً ذاتياً (لا يعتمد على الحكومة) بل يعتمد على سداد القروض وفوائدها وعلى العائد من الاستثمار من المحفظة الاستثمارية. وأكد المستشارون أن مساعدات الكويت في فترة الثمانينيات وصلت إلى 8% من الناتج القومي الإجمالي وانخفضت حالياً إلى ما بين 5 , 3 و4% من الناتج القومي متقدمة بذلك على النسبة التي تقدمها الدول الصناعية والتي تصل في أحسن حالاتها إلى 1%.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط عدد المشروعات التي يمولها الصندوق سنوياً يبلغ 25 مشروعًا يبلغ متوسط قيمتها حوالي 160 مليون دينار. كذلك فإن الصندوق يقدم إلى جانب القروض والمنح مساعدات ومعونات فنية لبعض الدول منها إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات المزمع تمويلها وتتراوح بين 100-150 ألف دينار للمشروع الواحد. وفيما يلي جدول يوضح موقع الصندوق الكويتي بين صناديق التنمية.

جدول (1)

يوضح موقع الصندوق الكويتي بين بعض صناديق التنمية العربية حتى 1996

الصندوق	سنة الإنشاء	امتداد فترة النشاط حتى عام 1997	عدد الدول المستفيدة	رأسمال الصندوق مليون د.ك.	قيمة القروض المقدمة مليون د.ك.	التوزيع القطاعي للقروض
الصندوق الكويتي	1961	36 سنة	81 دولة	2000	2507	الزراعة، الصناعة، الكهرباء، النقل والمواصلات، والمياه والصرف الصحي، خدمات اجتماعية
الصندوق السعودي	1974	23 سنة	62 دولة	2526,5	1729	البنية الاجتماعية، النقل والمواصلات، الزراعة والتنمية الريفية، الطاقة، الصناعة التعدينية
صندوق أبوظبي	1971	26 سنة	41 دولة	177,6	535,8	الزراعة، الصناعة، النقل والمواصلات، الطاقة، المياه والري، الخدمات
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1968	29 سنة	17 دولة	800	2259,7	النقل والمواصلات، الطاقة، المياه والري، الخدمات، أنشطة اقتصادية أخرى

المصدر: عن تقارير صناديق التنمية العربية لعام 1996، أطلس البنك الدولي لعام 1996 ص 131.

ويتضح من الجدول (1) أن الصندوق الكويتي أقدم الصناديق التنموية العربية من حيث الإنشاء كما أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المقدمة للدول المستفيدة حتى عام 1996، ويأتي في المرتبة الثانية (بعد الصندوق السعودي) من حيث كبر قيمة رأس المال بالإضافة إلى أنه أوسع الصناديق التنموية العربية من حيث الانتشار الجغرافي حيث غطى 81 دولة عربية وغير عربية. ويلاحظ من الجدول كذلك أن الصناديق العربية تتشابه من حيث التوزيع القطاعي للقروض تقريبًا.

العوامل الجغرافية التي أسهمت في تأكيد إنشاء الصندوق

على الرغم من أن نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية جاء بناء على أهداف إنسانية واقتصادية وسياسية إلاّ أن الباحث يرى أن هناك أسبابًا وعوامل جغرافية أسهمت في تأكيد فكرة إنشاء الصندوق، ومن هذه العوامل الجغرافية ما يلي:

1- الانتماء العربي للكويت بحكم موقعها الجغرافي، فهي تحتل الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، أما من الجنوب والجنوب الغربي فتحدها المملكة العربية السعودية كما يحدها العراق من الشمال والغرب، إذًا وبحكم موقعها في شمال شرق شبه الجزيرة العربية تشكل دولة الكويت أحد أقصى الأطراف الشرقية للوطن العربي. وهي عضو في الجامعة العربية تشارك دولها في اللغة والدين والآمال والآلام وتطمح إلى وحدة عربية شاملة أساسها التعاون والتعاضد والتكاتف.

2- ظهور النفط في الكويت كأهم العوامل التي شكلت هيكل الاقتصاد الكويتي الحديث فأحالها من بلد فقير إلى دولة غنية. وتجدر الإشارة إلى أن كمية الاحتياطي النفطي المؤكد بلغت في بداية السبعينيات حوالي 9242 مليون طن أي ما كان يوازي 8 , 10% من جملة احتياطي العالم آنذاك. وغدت الكويت بذلك ثاني أكبر بلد عربي من حيث كمية الاحتياطي بعد السعودية[26].

3- الإنتاج النفطي الكبير فقد بلغ إنتاج النفط الخام في الكويت عام 1964 على سبيل المثال 841 مليون برميل، ارتفع في عام 1972 إلى أكثر من 1201 مليون برميل، وترتب على ذلك أن تبوأت الكويت مكانة خاصة في تصدير النفط.

4- أتاح تصدير النفط الكويتي للدولة توافر موارد مالية كبيرة، نتج عنها ظهور فوائض مالية ضخمة، ففي بداية الثمانينيات (1982) بلغت قيمة الصادرات 5 , 5 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة الواردات 7 , 1 مليار دينار. وبلغت قيمة إيرادات الدولة 7 , 5 مليار دينار في حين بلغت قيمة مصروفاتها 7 , 2 مليار دولار[27] ويتضح من ذلك وجود فائض يبحث عن استغلال أو استثمار.

5- ضيق حجم السوق الكويتية ومحدودية الاستثمار فيها. ومعروف أن الكويت بلد صغير في مساحته (818 , 17كم2) ولم يزد عدد سكانه في عام 1961 (عند بدء فكرة إنشاء

الصندوق) عن 621 , 321 نسمة ارتفع في منتصف السبعينيات إلى أقل من مليون نسمة (837 , 994) ولم يزد متوسط الكثافة العامة في بداية الستينيات عن 20 نسمة للكيلو متر المربع الواحد. ولم يتح هذا العدد الصغير من السكان استيعاب الفوائض المالية في مشروعات ضخمة آنذاك. مما أتاح الفرصة للتفكير في الاستثمار خارج نطاق الحدود المحلية، ومنها جاءت المساعدات للدول العربية.

6- الظروف الاقتصادية للدول العربية: لم تكن الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية مرضية في بداية الستينيات فهناك مشكلات تقف أمام التنمية الاقتصادية في معظم دول الوطن العربي غير النفطية، منها مشكلة التمويل، ففي مجال الزراعة كانت هناك مشكلة نقص مياه الري وتدهور التربة وانخفاض إنتاجية الفدان وتدني مستوى اليد العاملة وقلة خبراتها، إضافة إلى مشكلة قلة رأس المال التي تقف حجر عثرة أمام تطوير مقومات الزراعة. وفي مجال الصناعة كانت هناك حاجة للمواد الخام والقوة المحركة للمصانع وتدريب العمال وذلك في غياب نقص رؤوس الأموال اللازمة لتطوير الصناعة. ويكفي القول إن إسهام الدخل الصناعي في الناتج المحلي للدول العربية لم يكن بالنسبة المطلوبة فهو لم يزد في حقبة السبعينيات عن 15٪ في سوريا ولبنان والمغرب، ويتدنى في الجزائر وتونس إلى 8-11٪ بينما يرتفع في مصر إلى 21٪ من جملة قيمة الناتج المحلي[28] ، ولذلك نجد أن للزراعة والصناعة والكهرباء والطرق والري نسبة كبيرة من إجمالي قروض الصندوق للدول العربية في الفترة من 1962 إلى 1996 ربما فاقت 90٪ من إجمالي قيمة القروض.

7- دعم التكامل الاقتصادي العربي: فقد واجه التكامل الاقتصادي العربي أزمات عدة أسهمت في إضعاف فكرته، وذلك في ظل تعزيز الاتجاهات والمصالح القُطْرية على حساب التوجه القومي. فرأينا ظهور المشروعات القُطْرية المتشابهة، بدلاً من التكامل والتنسيق لصالح فكرة التكامل وإيجاد الأسواق التي تستوعب المنتج العربي أينما كان. كما توقفت مشروعات قُطْرية نتيجة لنقص التمويل. وإذا كان العمل العربي خصوصًا في الستينيات والسبعينيات قد اتسعت قاعدته وتنوعت ميادينه وتكاثرت مؤسساته فإنه يبقى في النهاية مفتقدًا للنظرة الشمولية التكاملية والبعد القومي والفاعلية في الإنجاز الجدّي للمهام القومية المشتركة وعلى رأسها الإنماء الاقتصادي العربي. ولما كانت فكرة التكامل العربي تستهدف التنسيق بين تلاقي عناصر النماء الاقتصادي من مواد خام وطاقة وأيد عاملة وأسواق فقد آمنت الكويت بضرورة توجيه مساعداتها للدول العربية لصالح تلك الفكرة على امتداد أكثر من 35 عامًا وبشروط ميسرة.

8- هناك عوامل أخرى أثرت في هذا المجال نذكر منها شعور الكويت بالانتماء إلى العالم الثالث ودوله النامية، وضرورة تعاونها مع تلك الدول من منطلق إنساني أخوي إلى جانب تعزيز سمعة الكويت ومكانتها الدولية وتوطيد أواصر الأخوة والصداقة بين الشعوب.

التطور التاريخي لنشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

سبقت الإشارة إلى أن الصندوق أنشئ في أعقاب استقلال الكويت، وتحديدًا في ديسمبر 1961 برأسمال متواضع بلغ 50 مليون دينار كويتي (140 مليون دولار بالسعر السائد آنذاك) وللأغراض السابق الإشارة إليها. ثم تضاعف رأس المال عام 1963 وضوعف مرة أخرى عام 1966 ليصبح 200 مليون دينار ثم وصل رأسماله إلى ألف مليون دينار (3,4 بليون دولار) عام 1974، وبدأ نشاطه في خدمة التنمية الاقتصادية العربية ثم التنمية في دول العالم الثالث. وإليك جدولاً يوضح التطور التاريخي لنشاط الصندوق في الفترة من 1962 إلى 1982.

جدول (2) يوضح التطور التاريخي لعدد القروض والدول المقترضة والقيمة الإجمالية للفترة 1962-1982

السنة	عدد الدول المقترضة	عدد القروض	إجمالي قيمة القروض بالمليون د.ك.
1962	2	2	14,5
1963	1	2	4,5
1964	2	2	17,3
1965	1	1	1,7
1966	3	4	17
1967	3	3	11
1968	2	2	1,19
1969	1	1	3
1970	4	7	9,8
1971	4	9	18,55
1972	3	3	8,83
1973	6	8	32
1974	7	7	27,6
1975	21	34	159,35
1976	19	22	114,63
1977	11	14	57,52
1978	20	25	100,35
1979	20	20	71,93
1980	17	24	122
1981	24	34	215
1982	22	28	176,1

مصدر الجدول: من عمل الباحث من خلال تقارير الصندوق المنشورة من عام 1962 وحتى 1982. والجدول يدرس فترة تاريخية على سبيل المثال (مدتها عشرون عامًا). أما القروض بعد هذه الفترة فستدرس لاحقًا.

AJH
99

ويتضح من الجدول (2) الشكل رقم 1 أن هناك زيادة في عدد القروض وقيمتها الإجمالية وعدد الدول المقترضة ظهرت بداية عام 1973، ووصلت ذروتها في عام 1981 ويمكن أن يفسر ذلك بارتفاع أسعار النفط ومضاعفة رأس مال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وزيادة الطلب على القروض في السبعينيات نتيجة لبرامج التنمية الملحة في الدول العربية وبعض دول العالم الثالث.

ويظهر من الجدول كذلك أن أكبر عدد من القروض في عامي 1975 و1981 (34 قرضًا) ثم أعوام 1982 و1978 و1980 ثم 1976 و1979. أما أكبر قيمة إجمالية لهذه القروض فكانت في عام 1981 (215 مليون دينار)، ثم عام 1982 (176) ثم 1975 (159). وتعود أسباب تذبذب القروض وأعدادها إلى عدد الطلبات المقدمة من الدول المقترضة وتكاليف مشروعاتها.

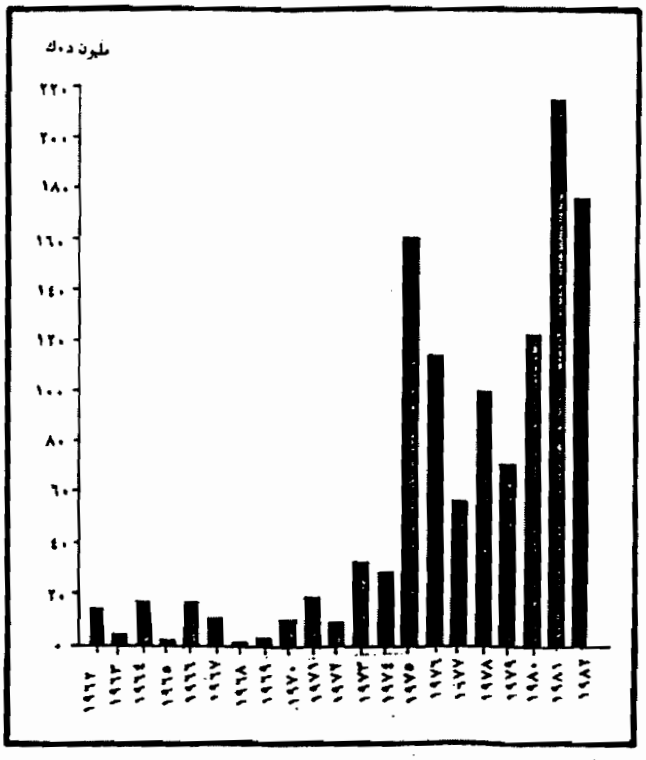

شكل (1) تطور قيمة القروض التي قدمها الصندوق للتنمية الاقتصادية العربية في الفترة 1962-1982

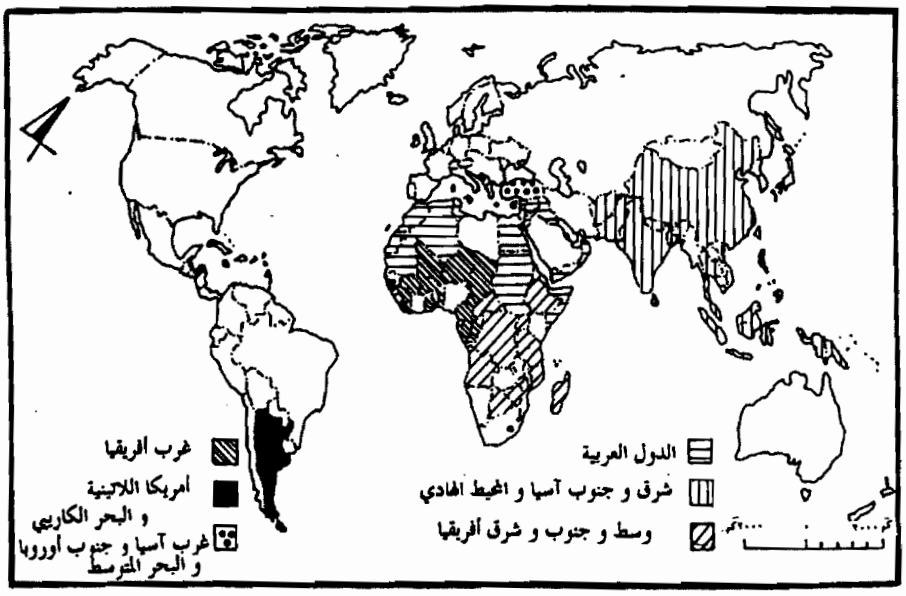

شكل (2) الانتشار الجغرافي لنشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حتى عام 1997 حسب خطة الصندوق للعام 97/ 98

وحتى نهاية إبريل 1984 بلغ عدد القروض التي التزم الصندوق بها منذ بداية نشاطه 262 قرضًا ،موزعة على 75 دولة بينها 20 دولة عربية و34 دولة إفريقية و18 دولة آسيوية و3 دول أخرى هي مالطا وبابوا غينيا الجديدة وقبرص. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض 11 , 1229 مليون دينار كويتي.

وتبلغ القيمة الإجمالية للمساعدات الفنية المقدمة من الصندوق في السنوات الماضية وحتى نهاية السنة المالية 1982-1983/ 6 , 17 مليون دينار كويتي. وقد استفادت من هذه المعونات 42 دولة (بلغ نصيبها ما نسبته 64% من قيمة المعونات) و6 مؤسسات (بلغ نصيبها ما نسبته 36%). أما الدول المستفيدة فتشمل 10 دول عربية (حصلت على ما نسبته 3 , 27% من قيمة المعونات الفنية) و14 دولة إفريقية غير عربية (حصلت على ما نسبته 7 , 24%)، و7 دول آسيوية غير عربية (حصلت على ما نسبته 8 , 11%) بالإضافة إلى مالطا (التي حصلت على 2 , 0%). والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي والقطاعي لإجمالي قروض الصندوق في الفترة من 1/ 1/ 1962 وحتى 30/ 6/ 1983 (والأرقام مقدرة بمليون دينار كويتي).

AJH
99

جدول (3)

يوضح التوزيع الجغرافي والقطاعي لإجمالي قروض الصندوق في الفترة من 1/ 1/ 1962 وحتى 30/ 6/ 1982 (الفترة التاريخية السابقة نفسها)

القطاع الدول	عدد القروض الزراعية والفروع الأولية	عدد القروض النقل والمواصلات	الكهرباء	الصناعة	المياه والمجاري	أخرى	إجمالي المجموع قيمة القروض	النسبة المئوية (%)
دول عربية	(29)	(41)	(18)	(29)	(4)	(8)	(129)	
	137,970	182,352	105,706	123,091	27,300	10,863	587,282	50,7
					(2)		(60)	
دول إفريقية	(11)	(34)	(8)	(5)	7,00	–	212,858	
	49,040	100,548	32,770	23,500	(3)		(53)	18,4
دول آسيوية	(8)		(23)	(9)	18,250	–	349,346	
	39,860	(10)	162,547	73,389				
		55,300						30,2
دول أخرى	(2)	(3)					(5)	
	3,700	4,371	–	–	–	–	8,071	0,7
المجموع	(50)	(88)	(49)	(43)	(9)	(8)	(247)	
	230,570	342,571	301,023	219,980	52,550	10,863	1157,557	100,0
النسبة المئوية (%)	19,9	29,6	26,0	19,0	4,5	0,94	100,0	–

المصدر: وكالة الأنباء الكويتية (كونا) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ملف الأبحاث رقم 29، مايو 1984 ص 62 (الأرقام بين الأقواس تدل على عدد القروض). والجدول يدرس كسابقه فترة تاريخية على سبيل المثال. أما التوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض فسيدرس لاحقًا.

ويتضح من الجدول [3] أن نصيب الدول العربية من إجمالي قيمة القروض يفوق النصف، تليها الدول الآسيوية ثم الإفريقية. كما يتضح أن قطاع النقل والمواصلات يستأثر بنسبة 6 , 29% من إجمالي قيمة القروض، يليه الكهرباء 26% ثم الزراعة 9 , 19% ثم الصناعة 19% ثم المياه 5 , 4%.

ويمكن القول إنه في عام 1972 وبزيادة رأس مال الصندوق إلى خمسة أضعاف ليصبح ألف مليون دينار (4 , 3 بليون دولار) أصبح للصندوق الحق في أن يقترض ،وأن

يصدر سندات في حدود ضعفي رأس ماله مضافًا إليه الاحتياطي، وبهذا يتبين لنا أن الطاقة الإقراضية للصندوق يمكن أن تصل عند الحاجة إلى ما يجاوز 10 مليون دولار، وهذا ما جعله في تلك الفترة يعتبر أكبر مؤسسة للمعونات الاقتصادية في البلاد النامية، كما يعتبر ثالث مؤسسة من هذا النوع في العالم، إذ لا يسبقه من حيث حجم طاقته الإقراضية سوى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق المساعدة المالية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OPCD.

وتجدر الإشارة إلى أن رأسمال الصندوق قد ارتفع في بداية الثمانينيات إلى 2000 مليون دينار كما ورد في مقدمة الدراسة.

ويلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع عدد القروض في عام 1986 (68 قرضًا) إلا أن قيمتها لم تزد على 5 , 76 مليون دينار، موزعة على 16 دولة مقترضة بالمقارنة بعام 1976 التي لم يزد فيها عدد القروض على 22 قرضًا بقيمة 63 , 114 مليون دينار، موزعة على 19 دولة فقط. وقد يعود انخفاض القيمة الإجمالية للقروض بداية من عام 1986 إلى اعتماد الصندوق على التمويل الذاتي دون عون جديد من ميزانية الدولة وإلى صغر حجم المشروعات المراد تمويلها. أما في عام 1996 فقد انخفض عدد المشروعات إلى ثمانية فقط موزعة على 7 دول مقترضة بقيمة إجمالية قدرها 6 , 86 مليون دولار، أي أنها تزيد على قيمة الإقراض لعام 1986 بنحو 9 , 9 مليون دولار. ويؤكد ذلك أن القدرة الإقراضية للصندوق الكويتي لم تتأثر بمضاعفات الغزو العراقي للكويت بشكل كبير.

علاقة الارتباط بين قيمة القروض المقدمة وبعض المؤشرات الاقتصادية

وفيما يلي بعض المعاملات الإحصائية بشأن علاقة الارتباط بين قيمة القروض المقدمة ومؤشرات اقتصادية أخرى

علاقة الارتباط بين تطور قيمة الناتج القومي بالكويت وتطور قيمة القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية العربية في الفترة 1980-1992 (ارتباط سبيرمان).

معامل ارتباط سبيرمان ر = $1 - \frac{6 \times \text{مجـ ف}_1}{\text{ن}(\text{ن}^2 - 1)}$ حيث مجـ ف^2 = مجموع مربع فروق الرتب و ن = عدد المفردات ون ^{2} = مربع عدد المفردات.

AJH
99

السنة	ناتج الدخل القومي مليون دينار		قيمة القروض (مليون دينار)		ف (فروق الرتب)	ف^2 (مربع فروق الرتب)
	(س)	ر س	(ص)	ر ص		
1980	8,549,2	3	122	11	8 −	64
1981	8,643,8	1	215	1	صفر	صفر
1982	7,078,5	6	176,1	2	4 +	16
1983	7,312,7	5	111,1	4	1 +	1
1984	7,450,2	4	67,4	10	6 −	36
1985	6,787,0	9	88	6	3 +	9
1986	6,534,3	10	76,5	8	2 +	4
1987	6,453,5	11	69,7	9	2 +	4
1988	7,073,4	7	84	7	صفر	صفر
1989	8,611,9	2	97	5	3 −	9
1992	6,884,6	8	166,8	3	5 +	25
						168

$$\text{ر} = 1 - \frac{6 \times \text{مجـ ف}1}{\text{ن}(\text{ن}^2 - 1)} = \text{ر} = 1 - \frac{6 \times 168}{11\,(1 - 121)} = \frac{1008}{1320} = 0,76$$

$$\text{ر} = 1 - 0,76 = 0,24$$

ويتضح من المعادلة أن هناك ارتباطًا ضعيفًا جدًا بين قيمة الدخل القومي وقيمة القروض المقدمة من الصندوق، مما يدل على أن قيمة القروض مرتبطة أساسًا بعدد المشروعات المقدمة وقيمة هذه المشروعات وطبيعتها أكثر من ارتباطها بالدخل القومي.

علاقة الارتباط بين تطور قيمة إيرادات الدولة بالكويت وتطور قيمة القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الفترة 1980-1992 (ارتباط سبيرمان).

السنة	إيرادات الدولة (مليون دينار)		قيمة القروض (مليون دينار)		ف(فروق الرتب)	ف^2 (مربع فروق)
	(س)	ر س	(ص)	ر ص		
1980	4,676	1	122	11	10 −	100
1981	3,008	4	215	1	3 +	9
1982	2,602	5	176,1	2	3 +	9
1983	3,175	3	111,1	4	1 −	1
1984	3,227	2	67,4	10	8 −	64
1985	2,345	6	88	6	صفر	صفر
1986	1,730	10	76,5	8	2	4
1987	1,979	9	69,7	9	صفر	صفر
1988	2,054	8	84	7	1	1
1989	2,231	7	97	5	2	4
1992	0,870	11	166,8	3		64

$$\text{ر} = 1 - \frac{256 \times 6}{11\,(1 - 121)} = \frac{1536}{1320} = 1,16$$

إذًا ر = 1 − 1,16 = − 0,16

ويتضح من المعادلة أن النتيجة جاءت بالسالب (-16 , 0) أي لا يوجد ارتباط بين المتغيرين، مما يؤكد أن قيمة القروض لا تخضع لزيادة أو نقص في إيرادات الدولة المقترضة بل تحددها طبيعة المشروعات المقدمة من تلك الدول المقترضة وعدد هذه المشروعات وقيمها.

علاقة الارتباط بين تزايد رأسمال الصندوق وقيمة القروض المقدمة للدول المقترضة في الفترة للسنوات 62، 63، 66، 1974، 1986.

السنة	رأس مال الصندوق مليون دينار		قيمة القروض (مليون دينار)		ف(فروق الرتب)	ف ^{2} (مربع فروق)
	(س)	ر س	(ص)	ر ص		
1962	50	5	14,5	4	1	2
1963	100	4	5	5	1-	2
1966	200	3	17,0	3	صفر	صفر
1974	1000	2	27,6	2	صفر	صفر
1986	2000	1	76,5	1	صفر	صفر

$$ر = 1 - \frac{6 \times مجـف\ 2}{ن\ (ن\ 2-1)} = 1 - \frac{4 \times 6}{5(25-1)} = \frac{24}{5(124)} = ر = 1 - \frac{24}{625} = 0,04$$

$$ر = 1 - 0,04 = 0,96$$

ومن المعادلة يتضح أن هناك ارتباطاً قوياً جداً بين تزايد رأس مال الصندوق وزيادة قيمة القروض المقدمة، بمعنى أنه كلما زادت قيمة رأس المال قابلها زيادة في قيمة القروض المقدمة للدول المستفيدة. وهذا ما يؤكد أن زيادة رأس مال الصندوق جاءت لتلبية احتياجات العدد الكبير من المشروعات المقدمة للصندوق بغية تمويلها خاصة في عامي 1974 و1986.

الانتشار الجغرافي للمساعدات الكويتية الخارجية من خلال نشاط الصندوق

سبقت الإشارة إلى أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، تهدف إلى مساعدة الدول العربية في برامجها التنموية في قطاعات شتى، في سنوات النشاط الأولى (63-1973)، وذلك عن طريق مدها بالقروض اللازمة للمشروعات الحيوية، بمعنى أن المساحة الجغرافية أو الحيز الجغرافي الذي بدأ نشاط الصندوق بخدمته كان خريطة الوطن العربي، فبدأ بتقديم القروض للسودان (سكك حديد) والأردن (مشروع اليرموك لري الأراضي وتوليد القوى الكهربائية)، وتونس (قوى كهربائية)، والجزائر (مشروع لأنبوب النفط الخام)، ومصر (تحسين أداء قناة السويس)، والمغرب (تنمية منطقة زراعية شمالي جبال أطلس)، ثم جاءت بقية الدول العربية الأخرى. وقد باشر الصندوق هذا النشاط برأس مال قدره مائتا مليون دينار كويتي.

وفي عام 1974 أجريت التعديلات على بعض مواد القانون الأساسي للصندوق،

وكان من أهمها المواد المتعلقة برئاسة مجلس إدارة الصندوق الذي أصبح رئيسه بموجب ذلك التعديل هو رئيس مجلس الوزراء بدلاً من وزير المالية. ويعود ذلك إلى الرغبة في توطيد العلاقات بين الكويت والدول النامية في قارات العالم المختلفة وفي العام نفسه ارتفع رأس مال الصندوق إلى مليار دينار كويتي. ولعل هذه القفزة في رأس المال تعود إلى أمرين أساسيين. أولهما الزيادة الضخمة في العوائد النفطية التي حصلت عليها الكويت من خلال زيادة أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973، وثانيهما الزيادة المطردة في عدد الدول المستفيدة من قروض الصندوق وتراكم عدد الطلبات المقدمة.

وهكذا وبعد أن كانت دائرة النشاط محصورة في الوطن العربي امتد النشاط إلى دول العالم النامي في القارات المختلفة في ضوء المستجدات التي طرأت على العلاقات بين الدول العربية والدول النامية بشكل عام خصوصًا بعد مواقفها المؤيدة للعرب خلال حرب أكتوبر 1973[28].

ومن الدول النامية التي استفادت من قروض الصندوق في السنة المالية 84/ 1985 على سبيل المثال على مستوى القارة الإفريقية جمهورية بنين (قوى كهربائية) وبورندي (طرق) والكامرون (قوى كهربائية) وموزامبيق (سكك حديدية ومواصلات) والنيجر (مياه وري) وجزر سيشل (تطوير مصائد أسماك) وتوجو (قوى كهربائية). أما الدول الآسيوية فقد استفادت من قروض الصندوق في العام نفسه ومنها مملكة بوتان (تطوير مصانع ملح) والصين الشعبية (قوى كهربائية) ونيبال (قوى) والفلبين (تطوير طرق). وعقد الصندوق اتفاقيات قروض مع كل من قبرص (مصادر مائية) ومالطا (محطات قوى) وساموا الغربية (تنمية زراعية). كما قدم الصندوق مساعدات فنية لدراسة مشروعات تنموية لكل من موريتانيا وجزر المالديف وجزر القمر وسيشل وسيراليون.

واللافت للنظر أن المساعدات الكويتية قد امتدت في الثمانينيات على مساحات أوسع من خريطة العالم إلى دول لا تربطها بالكويت أية علاقات ديبلوماسية نذكر منها على سبيل المثال الدول المستقلة حديثًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنها أنتيجا وباربيودا وبليز وسانت فنسنت وجرينادينز وسانت كتس ونيفس وسانت لوتشيا وجرينادا وغيرها، حيث قاربت القروض المقدمة لهذه الدول الصغيرة الخمسين مليون دينار كويتي (أكثر من 150 مليون دولار). وفي التسعينيات امتد نشاط الصندوق إلى الجمهوريات المستقلة التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقًا في آسيا وأوروبا.

ويمكن القول أن صورة الانتشار الجغرافي لنشاط الصندوق حتى نهاية عام 1996 يتمثل في الأقاليم التالية:

دول الوطن العربي، شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، وسط آسيا وأوروبا وجنوب أوروبا والبحر المتوسط، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وغرب إفريقيا ووسط وجنوب وشرق إفريقيا. (انظر الخريطة شكل 2) وامتد نشاط الصندوق في هذه الأقاليم إلى

نحو 81 دولة حتى 31 ديسمبر 1996.

التوزيع الجغرافي للمساعدات الكويتية الخارجية

من خلال دراسة الانتشار الجغرافي لنشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية اتضح أن المساعدات الكويتية للدول النامية غطت رقعة مساحية كبيرة على خريطة العالم، ووصل عدد القروض المقدمة للدول العربية منذ بداية نشاط الصندوق وحتى 30/ 6/ 1996 نحو 219 قرضًا بقيمة إجمالية بلغت 3 , 1399 مليون دينار كويتي. ووصل عدد القروض المقدمة للدول الافريقية 140 قرضًا بقيمة إجمالية بلغت 3 , 430 مليون دينار، كما وصل عدد القروض المقدمة لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي 97 قرضًا بقيمة 7 , 536 مليون دينار، ولدول غرب آسيا وأوروبا ومنطقة البحر المتوسط 22 قرضًا بقيمة 7 , 95 مليون دينار. أما دول أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي فقد وصل عدد قروضها من الصندوق 12 قرضًا بقيمة 3 , 42 مليون دينار، ليصبح إجمالي القروض المقدمة للدول النامية منذ بداية نشاط الصندوق وحتى منتصف عام 1996 أكثر من 490 قرضًا بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 2507 مليون دينار كويتي.وفيما يلي دراسة للتوزيع الجغرافي للدول المستفيدة من القروض والمنح والمساعدات حتى منتصف عام 1996.

أولاً: التوزيع الجغرافي للدول المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي

فيما يلي جدول (5)يوضح التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة إلى الدول العربية مع بيان إجمالي عدد قيم القروض حسب الدول المستفيدة حتى منتصف عام 1996. [قيمة القروض وردت في مصادرها الأصلية غير مرتبة في الجداول]

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
البحرين	8	35,9
الجزائر	3	18,9
السودان	18	91,5
الصومال	4	30
العراق	2	6,4
المغرب	21	188
اليمن	31	89,8
الأردن	22	124,6
تونس	28	127,6
جزر القمر	5	8,6
جيبوتي	7	18,3
سورياً	20	265,7
عمان	15	86,2
لبنان	7	50
مصر	18	218,3
موريتانيا	10	40
الجملة	219	1,399,3

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
لبنان	7	50
مصر	18	218,3
موريتانيا	10	40
الجملة	219	1,399,3

المصدر: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 95/ 1996 ص80 (الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة).

ويتضح من الجدول (5) والشكل (3) أن أكبر عدد للقروض كان من نصيب اليمن (31) ثم تونس (28) ثم الأردن (22) ثم المغرب (21) وسوريا (20) وجاءت بعد ذلك كل من مصر والسودان وعمان ثم بقية الدول العربية الأخرى. أما من حيث قيمة القروض فقد كانت أكبر قيمة لسوريا (7 , 265 مليونا) مع أنها تأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض، تليها في ذلك مصر (3 , 218 مليونا) ثم المغرب (188) ثم تونس (6 , 127) ثم الأردن (6 , 124) ثم السودان (5 , 91) واليمن (8 , 89) فبقية الدول الأخرى.

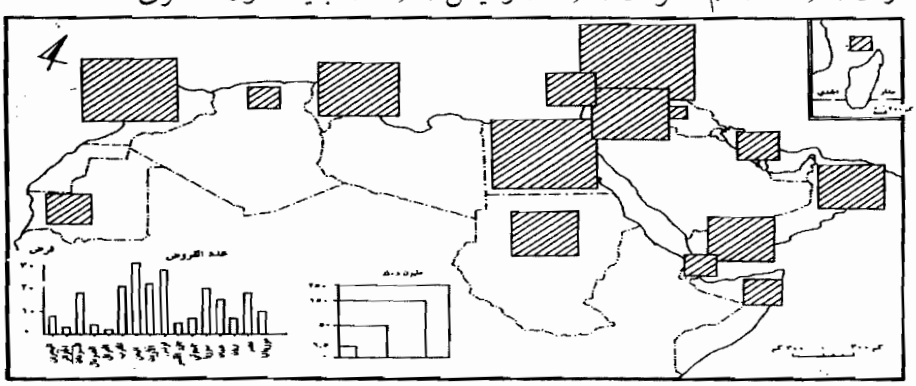

شكل (3) التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة إلى الدول العربية عددًا وقيمة حتى منتصف عام 1996

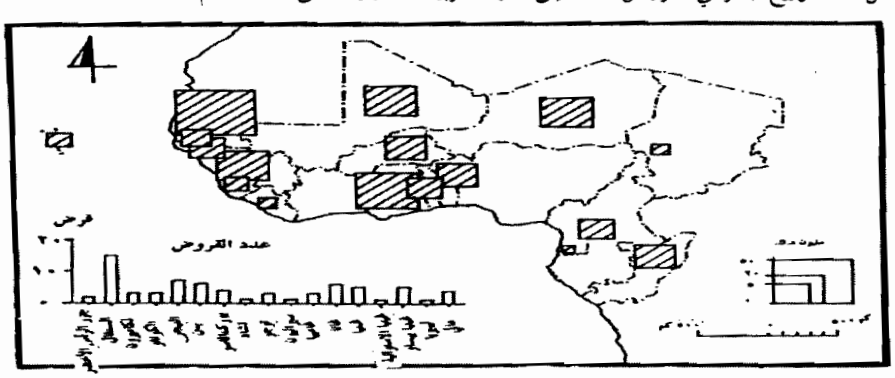

شكل (4) التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة لدول غرب أفريقيا حتى منتصف عام 1996

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول العربية المستفيدة من قروض الصندوق أدرجت في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1995 في شريحة الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة، ولديها برامج تنموية طموحة تعترضها تحديات اقتصادية واجتماعية مختلفة. فنجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام 1993 على سبيل المثال قد بلغ 3540 دولارًا أمريكيًا بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 650 دولارًا وعليها من الديون ما قيمته 40,6 مليار دولار في العام نفسه . ونجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بلغ 4270 دولارًا، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بلغ 1130 دولاراً وعليه من الديون 6,9 مليار دولار. أما السودان فقد بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993 (1620 دولارًا) بينما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي متدن جدًا فهو لا يزيد على 100 دولار، وعليه من الديون 16,5 مليار دولار. وتعدّ اليمن من الدول المصنفة عالميًا بذات التنمية البشرية المنخفضة جدًا والتي لا يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي فيها عن 300 دولار، وعليها من الديون 5,9 مليار دولار، وكذلك الحال بالنسبة لموريتانيا وجيبوتي، أما المغرب فهي أفضل قليلاً بيد أن ما عليه من ديون قد بلغ 21,4 مليار دولار.[29]

وطبقًا لمعدلات النمو للبلدان النامية في الشرق الأوسط ومن بينها الدول العربية يمكن القول إن النمو قد تعرض لتقلبات حادة خلال الفترة من 1990-1995 بسبب عدم الاستقرار في أسعار النفط، وبلغ معدل النمو فيها عام 1995، 3,2 مقابل 0,6% عام 1994. بيد أن بعض البلدان العربية قد سجلت تراجعًا في معدلات النمو بين هذين العامين، منها مصر على سبيل المثال التي تراجع فيها معدل النمو من 2,3% عام 1994 إلى 0,4% عام 1995. وسجلت هذه الدول تراجعًا لمعدل التضخم من 33,9% عام 1994 إلى 25,8% عام 1995. كما تراجعت نسبة العجز المالي من 12,1% عام 1988 إلى 4,1% عام 1995[30].

وفيما يلي جدول (6) يوضح التوزيع الجغرافي للقروض الكويتية في دول غرب أفريقيا حتى منتصف عام 1996

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (بالمليون دينار كويتي)
جزر الرأس الأخضر	2	3,8
السنغال	15	49,9
الكاميرون	3	10,29
الكونغو	3	10,7

تابع جدول (6)

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (بالمليون دينار كويتي)
النيجر	7	18,57
بنين	6	12,31
بوركينا فاسو	4	13,44
تشاد	1	2,80
توجو	3	9,40
سيراليون	1	3,0
غامبيا	3	7,1
غانا	6	27,38
غينيا	5	21,37
غينيا الاستوائية	1	1,10
غينيا بيساو	5	9,35
ليبيريا	1	2,20
مالي	4	22,23
الجملة	70	225

المصدر: تقرير الصندوق الكويتي لعام 1996 (الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة).

ويتضح من الجدول رقم (6) والشكل (4) أن أكثر عدد من القروض كان من نصيب السنغال (15 قرضًا) تليها النيجر (7) وكل من بنين وغانا ولكل منهما 6 قروض. أما أكبر قيمة للقروض فكانت من نصيب السنغال أيضًا (9, 49 مليونا دينار) تليها في ذلك غانا (4, 27 مليونا)، ثم مالي (2, 22 مليون)، ثم غينيا (4, 21 مليونا) فالنيجر (5, 18 مليون). ويتضح أن جل هذه الدول هي من شريحة الدول المصنفة دوليا بذات التنمية البشرية المنخفضة والمنخفضة جدًا، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال لعام 1993 بلغ 1750 دولاراً، وفي الكاميرون 2290 دولارًا وفي غينيا بيساو 820، وغينيا 592، ومالي 550، والنيجر 820، وفي توجو 1220 وجزر القمر 1750 دولارًا. أما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فقد بلغ 780 دولارًا للسنغال، و830 للكاميرون، و220 لغينيا، و490 لمالي، و930 للنيجر و400 لتوجو و840 لجزر الرأس الأخضر، وعلاوة على ذلك فإن معظم هذه الدول مثقلة بأعباء الديون العالمية، فقد بلغت ديون السنغال حوالي 4 مليار دولار، وتوجو أكثر من مليار، والغابون وغامبيا حوالي 4 مليار والنيجر 5, 6 مليار دولار[31].

ويوضح الجدول (7) التوزيع الجغرافي للقروض
في دول وسط وجنوب وشرق إفريقيا حتى منتصف عام 1996

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
أثيوبيا	1	7,6
ارتريا	2	12,6
أفريقيا الوسطى	4	5,12
أنغولا	2	5,2
أوغندا	6	13,6
بوتسوانا	6	12,53
بوروندي	8	11,7
تنزانيا	10	46,5
رواندا	6	15,07
زائير	1	4,1
زيمبابوي	6	27,8
سيشل	2	3,77
ليسوتو	4	6,9
مدغشقر	2	4,8
موريشيوس	4	12,5
موزمبيق	6	15,35
الجملة	70	205,17

المصدر: تقرير الصندوق الكويتي لعام 1996 (الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة).

ويتضح من الجدول رقم (7) والشكل (5) أن أكثر القروض قد ذهبت إلى تنزانيا وبورندي وأوغندا وبوتسوانا ورواندا وموزمبيق وزيمبابوي، وأعلى قيمة لهذه القروض كانت من نصيب تنزانيا (46 مليون دينار)، وزيمبابوي (27 مليونا)، وكل من رواندا وموزمبيق (15 مليونا و3,15 مليون على التوالي).

ويمكن القول إن ما ينطبق على دول غرب إفريقيا من حيث معدلات التنمية البشرية ينطبق كذلك على دول وسط وجنوب شرق أفريقيا، فهي ذات معدلات منخفضة في التنمية البشرية وتثقل كاهلها كذلك الديون العالمية، والتي يقتضي الأمر توفير جزء كبير من الدخل القومي لخدمة فوائد هذه الديون. فعلى سبيل المثال بلغت ديون أثيوبيا عام 1993 حوالي 5 مليارات دولار، وبلغت ديون تنزانيا أكثر من 5,7 مليار، وأوغندا 3 مليار، وزيمبابوي 4 مليار، وزامبيا 5 مليار، فيما بلغت ديون زائير أكثر من 11 مليار دولار[32].

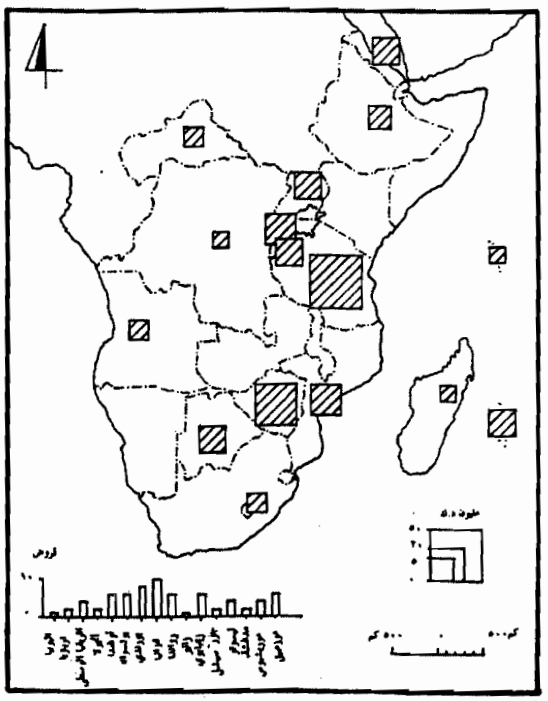

شكل (5) التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة لدول وسط وجنوب وشرق أفريقيا حتى منتصف عام 1996

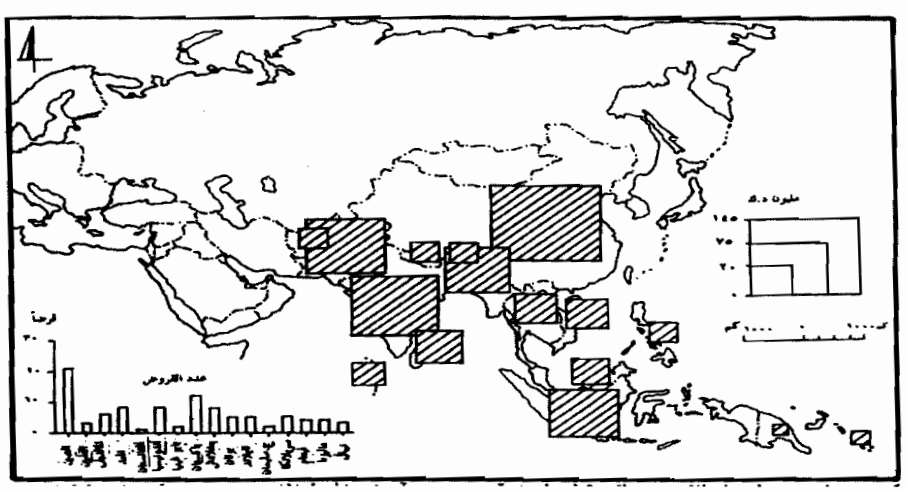

شكل (6) التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي حتى منتصف عام 1996

ويوضح الجدول رقم (8) التوزيع الجغرافي للقروض في دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي حتى منتصف عام 1996

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك.)
الصين الشعبية	21	142,6
الفلبين	3	7,6
المالديف	6	11,4
الهند	8	88,8
أفغانستان	1	8,84
أندونيسيا	8	59,34
بابوا غينيا الجديدة	2	2,84
باكستان	12	68,4
بنغلادش	8	49,1
بوتان	5	8,3
تايلاند	5	20,0
جزر سليمان	2	3,4
سريلانكا	5	25,58
فيتنام	4	17,97
ماليزيا	4	15,48
نيبال	3	9,87
الجملة	97	539,7

المصدر: تقرير الصندوق لعام 1996 (والأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة).

ويتضح من الجدول (8) والشكل (6) أن أكبر عدد من القروض قد ذهب إلى الصين الشعبية (21 قرضًا)، ثم باكستان (12)، ثم كل من الهند وبنجلادش واندونيسيا (8 قروض). أما أعلى قيمة لهذه القروض فقد كانت من نصيب الصين (6 , 142 مليون دينار)، تلتها الهند (88 مليون) ،ثم باكستان (4 , 68) ثم أندونيسيا (3 , 59 مليون) ثم بنجلادش (1 , 49 مليون).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول قد صنفت عالميًا عام 1993 ضمن شريحة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والمنخفضة جدًا. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين بلغ 1950 دولاراً ، وفي الهند 1230 دولاراً، وفي باكستان 2890 دولاراً، وفي بنجلادش

1230 دولاراً، وفي سريلانكا 2850 دولاراً، وفي أندونيسيا 2950 دولاراً. أما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للعام نفسه فقد انخفض إلى 220 دولاراً في بنجلادش، و210 دولارات في الهند، و430 دولاراً في باكستان ، و480 دولاراً في الصين، و560 دولاراً في سريلانكا، و680 دولاراً في أندونيسيا. ونظرًا لضخامة أعداد السكان في العديد من هذه الدول وحتمية الحاجة لبرامج تنموية في قطاعات اقتصادية واجتماعية شتى أحياناً، ولبناء قاعدة صناعية من أجل التصدير في أحيان أخرى فقد اضطرت معظم هذه الدول للاقتراض، وبلغت ديونها قدراً أثقل كاهلها. فقد بلغت ديون الهند على سبيل المثال عام 1993م 91 مليار دولار، والصين 83 ملياراً، وأندونيسيا 89 مليار، وباكستان 26 مليار، وسريلانكا 6 مليارات دولار[33].

وأوردت التقارير أن البلدان الآسيوية خاصة بلدان السوق الناشئة مازالت تتلقى الجزء الأكبر من التدفقات الرأسمالية العالمية، إذ بلغ صافي التدفقات زهاء 103,3 مليار دولار، وارتفع حجم مديونيتها ليصل إلى نحو 628,8 مليار دولار عام 1995، أي ما يعادل 57,8% من عائدات تصدير السلع والخدمات لهذه الدول في العام نفسه. في حين أن خدمات هذه الديون البالغ مقدارها 83,5 مليار دولار تمثل 7,6% من تلك العائدات[34].

أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة لدول غرب آسيا وجنوب أوروبا والبحر المتوسط فيوضحها

الجدول (9) حتى منتصف عام 1996

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
ألبانيا	2	5,7
تركيا	8	56,6
قبرص	9	26,0
مالطا	3	7,38
الجملة	22	95,7

المصدر: نفس المصدر السابق (والأرقام مقربة).

ويتضح من هذا الجدول والشكل (7) أن الدول التي استأثرت بعدد القروض وقيمتها دولتان هما تركيا وقبرص. وتعتبر تركيا أكثر هذه الدول طموحًا في برامج التنمية الاقتصادية ذات المستوى الإنتاجي لأغراض التصدير، لذا فإنها بحاجة إلى الأموال التي تلبي مثل هذه الطموحات، وعليه فإن ديونها قد بلغت في عام 1993 نحو 67,8 مليار دولار. أما مالطا فلم تتجاوز ديونها في العام نفسه 764 مليون دولار.

وننهي دراسة التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بهذا الجدول الذي يوضح التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة إلى دول أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي حتى منتصف عام 1996.

جدول (10) يوضح القروض المقدمة لدول أمريكا اللاتينية
وحوض البحر الكاريبي حتى 1996

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
الأرجنتين	1	11,0
انتيجوا وباربيودا	1	2,0
بليز	1	2,5
جامايكا	1	2,5
سانت فنسنت وغرينادينز	2	3,35
سانت كتس ونيفسي	2	3,65
سانت لوتشيا	1	2,5
جرينادا	1	2,4
هندوراس	2	12,35
الجملة	12	42,2

مصدر الجدول: التقرير السنوي للصندوق الكويتي لعام (1996) ص 90.

ويتضح من الجدول رقم (10) والشكل (8) أن القروض المقدمة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي لا يمكن مقارنتها بتلك المقدمة للدول الأفريقية أو الآسيوية. فجملة عدد القروض لا يتجاوز 12 قرضًا وجملة قيمة القروض لا تتعدى 2 ,42 مليون دينار.

ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى محدودية الطلبات التي قدمت للصندوق، وإلى حداثة عهد الصندوق بالتعامل مع هذه الدول إضافة إلى أن معظمها لا ترتبط دبلوماسيًا مع الكويت، مما يفتح مجالاً أرحب في المستقبل للتعاون بين الكويت وهذه البلاد عن طريق نشاط الصندوق.

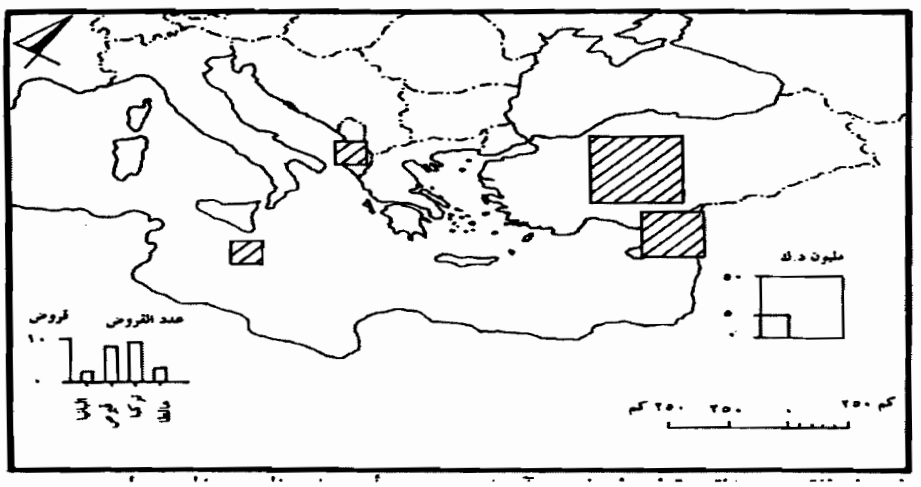

شكل (7) التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة لدول غرب آسيا وجنوب أوروبا والبحر المتوسط حتى منتصف عام 1996

شكل (8) التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة لدول أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي حتى منتصف عام 1996

ثانيًا: التوزيع الجغرافي للمنح والمساعدات الفنية *

فيما يلي الجدول (11) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للمنح والمساعدات الفنية المقدمة من الصندوق منذ إنشائه وحتى 30/ 6/ 1996

الدول المستفيدة من المنح والمساعدات	عدد الدول والمؤسسات المستفيدة	عدد المنح	المبلغ (مليون د.ك.)	النسبة
الدول العربية	12	49	18,40	%45,3
دول غرب أفريقيا	13	26	3,98	%9,8
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	12	16	3,59	%8,8
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	9	16	2,46	%6,1
دول وسط آسيا وأوروبا	7	7	1,12	%2,8
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5	6	0,54	%1,3
إجمالي الدول	58	120	30,09	%74,1
المؤسسات	16	16	10,52	%25,9
إجمالي الدول والمؤسسات (فعلي)	74	136	40,61	%100
المنح والمساعدات المدمجة بقروض		27	2,84	
المجموع الكلي		163	43,45	

* يقصد بالمنح: المساعدات المقدمة من حكومة الكويت لبناء مشروعات بنية تحتية أو تأهيل الخدمات بعد حدوث كوارث وهي لا ترد. أما المساعدات الفنية فتتمثل في تقديم مشورة فنية لمشروع أو تمويل دراسته.

المصدر: التقرير السنوي للصندوق الكويتي 1996 ص91.

يتضح من الجدول (11) والشكل (9) أن إجمالي عدد المنح بلغ 163 منحة بقيمة إجمالية قدرها 45 , 43 مليون دينار كويتي، كان للدول العربية النسبة العظمى منها (3 , 45%)، ثم جاءت بعدها دول غرب أفريقيا (8 , 9%)، ثم دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا (8 , 8%)، وجاءت الأقاليم الأخرى بنسب أقل. وقد استفادت من هذه المنح الحكومات بنسبة 1 , 74% ثم المؤسسات الاقتصادية في الدول والأقاليم المذكورة بنسبة 9 , 25% وذلك لارتباط الكويت بالحكومات أكثر.

جدول (12) يوضح المنح المقدمة من دولة الكويت بإشراف الصندوق حتى 30/ 6/ 1996 موزعة جغرافيًا وقطاعيًا

المستفيد	المشروع	قيمة المنحة	
		دينار كويتي	دولار أمريكي
دول عربية:			
جيبوتي	مساكن ذوي الدخل المحدود والمتوسط	2,000,000	
مصر	الإسهام في برنامج الإصلاح الكلي للمدارس التي تأثرت بزلزال 12 أكتوبر 1992		10,000,000
مصر	بناء القرى المتضررة بالفيضانات	1,686,982	
موريتانيا	مشروع الإسكان	2,000,000	
موريتانيا	توفير مياه الآبار للقرى والأرياف		3,675,000
اليمن	بناء مساكن في المنطقتين (8) و(13) بلواء ذمار		10,000,000
سوريا	مشروع توسعة محطة تشرين الحرارية		86,400,000

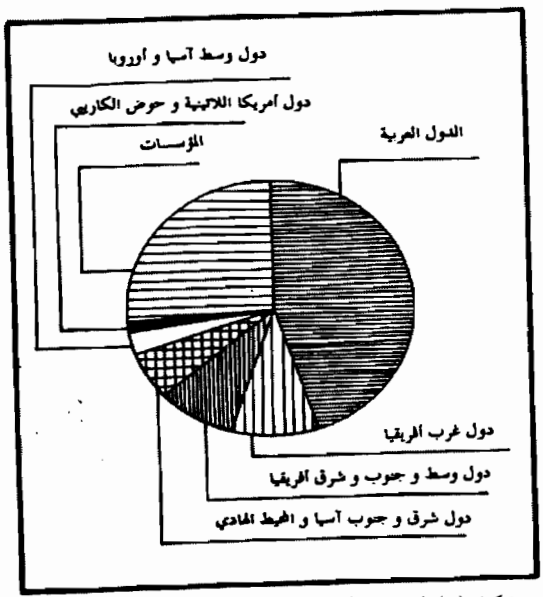

شكل (9) التوزيع الجغرافي لمجموعات الدول المستفيدة من المنح والتوزيع النسبي للمنح المقدمة حتى منتصف 1996

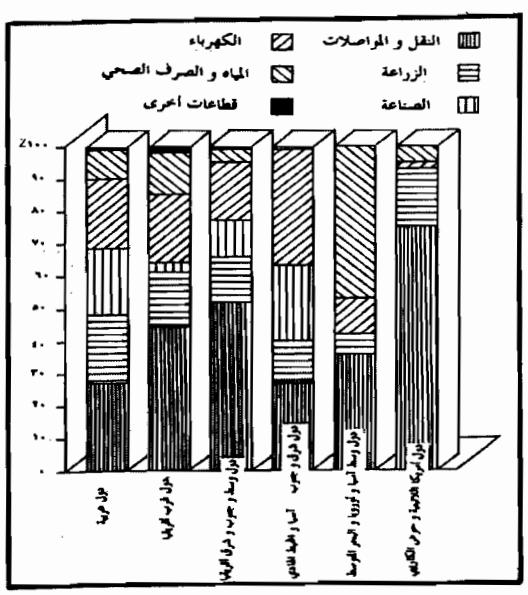

شكل (10) التوزيع القطاعي لقروض الصندوق المعقودة في الفترة 62-1996 حسب النسب المئوية

AJH
99

المستفيد	المشروع	قيمة المنحة	
		دينار كويتي	دولار أمريكي
لبنان	دعم إعمار المنشآت في لبنان	1,500,000	25,000,000
جزر القمر	مستشفيات، معاهد إسلامية، شراء مركب وأدوية		
دول غرب أفريقيا			
بوركينا فاسو	برنامج سلطة ليبتاكو - جورما لتوفير المياه		7,369,000
			3,365,000
جزر الرأس الأخضر	مياه الشرب لمدينة برايا		5,133,000
السنغال	توفير المياه في الريف		
الغابون	بناء مسجدين	650,000	
غينيا بيساو	مشروع استصلاح أراضي المانجروف لزراعة الأرز		4,471,000
مالي	برامج توفير المياه الريفية في شعوب ليبتاكو - جورما		8,471,000
دول الساحل(*)	لجنة التضامن الإسلامي مع شعوب الساحل - الغذاء		
صندوق مكافحة			14,838,540
عمى النهر (**)	برنامج مكافحة وباء عمى نهر الفولتا في أفريقيا		15,000,000
تشاد	توفير مياه الشرب للقرى والأرياف		2,516,000
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا			
زائير	تزويد زائير بعدد خمسين سيارة إسعاف		
المجموع		7,836,982	1,397,511

(*) تشاد، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، السنغال، موريتانيا، غينيا، غينيا بيساو، بوركينافاسو، النيجر، ومالي.

(**) يقوم بإدارته البنك الدولي لتمويل عمليات مكافحة وباء عمى نهر الفولتا والدول المستفيدة من البرنامج هي: مالي، غانا، بوركينافاسو، النيجر، بنين، توغو، وساحل العاج.

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - المنح والمساعدات.

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق وموجهاته الجغرافية

لعل ما يهم الجغرافي في موضوع المساعدات والقروض المقدمة للدول المستفيدة توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية وهياكل البنية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق الكويتي للتنمية لا يفرق في تقديمه للقروض بين القطاعات الاقتصادية، ولا يفاضل بين مشروع اقتصادي وآخر، وإن كان يوجه الجزء الأكبر من قروضه إلى ما يعرف بمشروعات بناء أسس الاقتصاد القومي، سواء كانت مشروعات صناعية أو زراعية أو نقلاً أو طاقة، لما لهذه المشروعات من أهمية خاصة خلال فترة تنفيذ الخطط التنموية والبناء الاقتصادي. ويمكن تقسيم قطاعات تمويل الصندوق إلى خمسة قطاعات هي: زراعية، صناعية، قوى كهربائية، النقل والمواصلات والتخزين، وقطاعات أخرى.

وتمثل المشروعات الزراعية الاستثمارات في قطاعات الري واستصلاح الأراضي وإقامة السدود ومساعدة المزارعين على استخدام المعونات الفنية، وتحسين وسائل الإنتاج الزراعي، سواء كان ذلك في الدول العربية أو دول العالم الثالث التي تشكل الزراعة عصب الاقتصاد في معظمها، وتشكل بعض التحديات الجغرافية مشكلات أمام الزراعة وتخلق العقبات في وجه التنمية الزراعية. ومن هذه التحديات مشكلة التصحر في بعض البلدان العربية وأفريقيا شمالي الصحراء الكبرى وبعض بلدان وسط آسيا، مما يستدعي ضرورة معالجة هذه المشكلة والحد من تفاقمها مستقبلاً، ومن التحديات الجغرافية الكوارث الطبيعية مثل مشكلة الفيضانات والأعاصير التي تجتاح بعض دول العالم النامي، مما يستلزم ضرورة إيجاد الوسائل الكفيلة بحماية الزراعة والأراضي الزراعية بعمل الحواجز والسدود، إضافة إلى مشكلة الجفاف ونقص امتداد المياه لتمثل تحديًا آخر مما يتطلب التوسع في مشروعات الري.

ومن أمثلة المشروعات التي قام الصندوق الكويتي بتمويلها في هذا المجال مشروع وادي اليرموك في الأردن الذي يهدف إلى استصلاح الأراضي وتوفير مياه الري وإقامة بعض السدود ، ومشروع إحياء وادي مجردة بتونس لتحسين أنماط الزراعة فيه، والمشروعات الزراعية في وسط المغرب (منطقتا تساوت وتادله) والتي استهدفت إنشاء سد لتخزين المياه وإقامة قنوات الري والصرف وإدخال محاصيل وأساليب زراعية جديدة، إضافة إلى إقامة مراكز إنمائية للتطوير الزراعي المتواصل. وموّل الصندوق كذلك مشروعات زراعية في السودان منها مشاريع القربة والمناقل والجنيد والرهد وسنار وكلها تهدف إلى توفير مساحات كبيرة للاستغلال الزراعي مثل زراعة قصب السكر شمالي غرب سنار.

ومن المشروعات التي مولت حديثًا في مجال التنمية الزراعية (1996) مشروع، ري الخابور بسوريا وتوفير مياه الشرب للقرى والأرياف في المغرب إضافة إلى مشروعات في دول عدة من دول العالم الثالث[35].

وتمثل المشروعات الصناعية التي مولها الصندوق إقامة المصانع والمنشآت الإنتاجية وتحسين وسائل الإنتاج وتدعيم التسهيلات الخاصة بالتعدين وتوفير معدات المصانع وتدريب الكوادر المحلية وغيرها. وتشكل المشروعات الصناعية الإنتاجية دعمًا لتوفير المستلزمات الاستهلاكية في دول نامية ترتفع فيها أعداد السكان وتتزايد بشكل ملحوظ عامًا بعد عام. كما أن الموازنات العامة لهذه الدول ودخولها القومية لا تتيح فرصًا للوفاء بجميع متطلبات واحتياجات السكان، لذا تصبح عملية الاقتراض ضرورية لإنشاء مشروعات إنتاجية تسهم في سد نقص هذه الاحتياجات.

ومن المشروعات التي مولها الصندوق الكويتي في المجالات الصناعية وفي فترة مبكرة من نشاطه مشروع مصنع الفوسفات في الأردن، ومناجم الملح في اليمن، ومصانع الأسمنت في العراق، وحقل غاز أبوقير في الإسكندرية ومصانع السكر في السودان. أما المشروعات الصناعية الحديثة التي مولها الصندوق (خلال عام 1996) فمنها مصنع ورق طباعة الصحف في قوص (مصر). وأما في مجال النقل والمواصلات والتخزين فقد قام الصندوق بتمويل مشروع تطوير سكك حديد السودان. ويعد هذا المشروع من أول المشروعات التي كان يحتاج إليها البناء الاقتصادي، خاصة وأن السكك الحديدية تعتبر شرايين المواصلات الرئيسة في السودان، والتي يعتمد عليها في نقل المحاصيل والمنتجات من مراكز الإنتاج في غرب ووسط السودان إلى مراكز الاستهلاك المحلية، في شمال وشرق وجنوب البلاد، وكذلك إلى ميناء بورسودان لأغراض التصدير. ومن مشروعات النقل أيضًا التي مولها الصندوق بعد إنشائه مباشرة مشروع تطوير الأسطول التجاري المصري وذلك ببناء سفن جديدة في الترسانة المحلية، ومشروع تعميق قناة السويس وتوسيع مداخلها وتحسين منشآتها ومعداتها. والغرض من كل ذلك جعل القناة صالحة لعبور ناقلات النفط والسفن التجارية الكبيرة على اعتبار أن هذه القناة أهم الممرات التجارية في العالم. كما أسهم الصندوق كذلك في تمويل مشروع إعادة فتح قناة السويس بعد إغلاقها في أعقاب حرب 1967، ويتضمن انتشال الوحدات البحرية الغارقة وتطهير القناة من المتفجرات وتعميق مسارات العبور.

ومن مشروعات النقل كذلك تمويل الصندوق لإنشاء خط أنابيب نقل نفط في كل من الجزائر وتونس. وفي قطاع التخزين كان هناك مشروع صومعة حبوب بميناء بيروت وتطلب ذلك القيام بتوسيع الميناء نفسه. ومن المشروعات الحديثة التي مولها الصندوق في الفترة الأخيرة وخلال عام 1996 في مجالات النقل مشروع طريق خصب نجا الساحلي في سلطنة عُمان والذي استهدف دعم شبكة الطرق في محافظة مسندم وتعزيز ربطها بشبكة الطرق الإقليمية، ويهدف إلى تسهيل حركة النقل بين مصادر الإنتاج ومراكز التسويق والاستهلاك لأجل تيسير المبادلات الاقتصادية، وذلك بإعادة تأهيل بعض أجزاء الطرق في البلاد ورفع

مستوى سلامة المرور عليها. وفي دول أفريقيا مول الصندوق إصلاح طريق كيمبيار- لومول بجمهورية السنغال، وتحسين الطرق في زيمبابوي وزائير وموزمبيق وتطوير مطار أديس أبابا في أثيوبيا. أما في آسيا فقد كانت مشروعات النقل الممولة من قبل الصندوق مؤخراً بناء طرق وجسور في أندونيسيا وتطوير ميناء هويزهو بالصين وغيرها من المشروعات.

أما في مجال القوى الكهربائية فإن من المشروعات المبكرة التي مولها الصندوق مشروع حلق الواد بتونس وكان يهدف إلى التحسين والتوسيع لتوليد الكهرباء ووسائل نقلها وتوزيعها، وكذلك إضافة وحدتين لتوليد الكهرباء بمحطة حلق الواد. ومن المشروعات المهمة مشروع محطة سترة بالبحرين، وهو مشروع ثنائي الهدف الغرض منه لتوليد الكهرباء وتقطير المياه ، وذلك لمواجهة التزايد السريع في استهلاك الكهرباء في الدولة، وللإسهام كذلك في حل مشكلة توفير المياه العذبة ومعروف جغرافيّا أن البحرين بلد ترتفع فيه درجة ملوحة مياه الآبار الارتوازية بصفة مستمرة. ومن بين المشروعات كذلك مشروع محطة محردة الكهربائية بسوريا لإنشاء محطات فرعية جديدة بهدف توسيع طاقة المحطة لتلبية متطلبات الاستهلاك في المنطقة.

ومن المشروعات الحديثة التي مولها الصندوق في مجال الطاقة الكهربائية في سوريا مشروع إنشاء محطة تحويل كهرباء الزاهرة والمزرعة الذي يهدف إلى مواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء ، ورفع مستوى الشبكة الكهربائية في محافظتي دمشق وريف دمشق . مشروع توسعة محطات الكهرباء بالبحرين لمواجهة الطلب على استهلاك الكهرباء بعد زيادة عدد السكان في البلاد والتوسع الصناعي فيها. وهناك مشروعات أخرى في غانا (محطة تاكورادي) وفي توجو (دابا ونج) ومشروع محطة كهرباء حرجيكو في إريتريا وتوسعة محطات في تنزانيا وموريشيوس وسيشل بالإضافة إلى تطوير محطات التمويل الكهربائي في إقليم بلوخستان في باكستان[36] .وهناك مشروعات أخرى في المجالات السياحية والاجتماعية التي وجهت إليها قروض الصندوق في الآونة الأخيرة بهدف التنمية الاجتماعية، وقد توزعت على بلاد عربية وأخرى نامية في دول العالم الثالث.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشروعات في القطاعات المختلفة والممولة من قبل الصندوق بلغ 490 مشروعًا للفترة من 62-1996 شكّل قطاع النقل والمواصلات والتخزين 32% من قيمتها الإجمالية، والزراعة 3 , 17% ، والصناعة 5 , 17% والكهرباء 5 , 23% ، والمياه والصرف الصحي 9% ، والمشروعات الأخرى 7 , 0%.

وفيما يلي جدول (13) يوضح التوزيع القطاعي
لقروض الصندوق والمعقودة في الفترة 62/ 1996 (مليون دينار)

القطاع / الدول	النقل والمواصلات والتخزين	الزراعة	الصناعة	الكهرباء	المياه والصرف الصحي	أخرى	المجموع	النسبة المئوية للدول
دول عربية	(70)	(46)	(44)	(33)	(18)	(8)	(219)	
	385,992	282,353	281,623	301,640	137,338	10,369	1399,314	55,8
دول غرب أفريقيا	(34)	(8)	(1)	(12)	(12)	(3)	(70)	
	98,963	39,574	6,000	47,290	29,650	3,600	225,077	٪9
دول وسط وجنوب	(35)	(12)	(7)	(11)	(3)	(2)	(70)	
وشرق أفريقيا	106,965	28,169	23,380	36,658	7,600	2,400	205,172	٪8,2
دول شرق وجنوب	(31)	(16)	(21)	(28)	(1)	-	(97)	
آسيا والمحيط الهادي	144,767	70,485	126,891	192,873	4,500		539,516	٪21,5
دول وسط آسيا	(10)	(3)	-	(3)	(6)	-	(22)	
وأوروبا والبحر المتوسط	34,549	6,028		9,888	45,241		95,706	٪3,8
دول أمريكا اللاتينية	(9)	(1)	-	(1)	(1)	-	(12)	
والبحر الكاريبي	31,900	7,350		1,000	2,000		42,250	٪1,7
المجموع	(189)	(86)	(73)	(88)	(41)	(13)	(490)	
	803,136	433,959	437,893	589,349	226,329	16,369	2507,035	٪100
النسبة المئوية للقطاع	٪32	٪17,3	٪17,5	٪23,5	٪9	٪0,7	٪100	

ملحوظة: الأرقام بين الأقواس تدل على عدد القروض. مصدر الجدول: تقرير الصندوق الكويتي لعام 1996 (79).

ويوضح الجدول رقم (13) والشكل (10) الحقائق التالية:

1) كان نصيب الدول العربية من جملة القروض المقدمة من الصندوق في الفترة 62-1996 (219) قرضاً ،تمثل قيمتها 8 , 55% من جملة قيمة القروض موزعة على جميع القطاعات.

أما دول غرب أفريقيا فبلغ مجموع قروضها 70 قرضًا بنسبة 9% من جملة قيمة القروض، وبلغ عدد قروض دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا70 قرضاً أيضاً بنسبة 2 , 8% من جملة قيمة القروض. أما قروض دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي فقد بلغت 97 قرضاً بنسبة 21% من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وبلغت قروض دول وسط آسيا وجنوب أوروبا والبحر المتوسط 22 قرضًا كانت نسبتها 8 , 3% من القيمة الإجمالية للقروض. في حين وصل عدد قروض دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 12 قرضًا بنسبة 7 , 1% من جملة قيمة القروض في جميع القطاعات.

2) احتل قطاع النقل والمواصلات والتخزين المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث عدد القروض التي وصلت إلى 189 قرضًا وبقيمة إجمالية بلغت أكثر من 803 مليون دينار كويتي تمثل 32% من إجمالي قيمة القروض، تلاه في ذلك قطاع الكهرباء وبنسبة 5 , 23%، ثم قطاع الصناعة وبنسبة 5 , 17%، فقطاع الزراعة بنسبة 3 , 17 وقطاع المياه والصرف الصحي وبنسبة 9%. وجاءت القطاعات الأخرى في ذيل القائمة وبنسبة لم تتعد 7 , 0%.

3) احتلت مجموعة الدول العربية المرتبة الأولى في التوزيع القطاعي كل على حدة، سواء ذلك من حيث عدد القروض في القطاع الواحد أو من حيث قيمة القروض في كل قطاع.

أما خطة الصندوق الكويتي ومشروعاته للفترة 1997-1998 والموزعة على القطاعات فتفيد أن لقطاع الزراعة والتنمية الريفية وإقامة السدود خمسة مشروعات موزعة جغرافيّا على دول مالي وموريشيوس والمغرب وجنوب أفريقيا ونيبال. كما تفيد الخطة أن لقطاع النقل والمواصلات وتنمية الموانئ والمطارات والطرق تسعة عشر مشروعاً موزعة جغرافيّا على النيجر وبوركينا فاسو والبحرين وألبانيا ولاتفيا ولبنان وأندونيسيا والفلبين وبنجلادش والمالديف وتوجو وملاوي وبوتسوانا وكينيا وجامبيا والسنغال وعمان وسوريا والبوسنة. أما في مجال المياه فهناك سبعة مشروعات موزعة جغرافيّا على أوزبكستان ولبنان والدومنيكان والمغرب والبوسنة وجرينادا وكازاخستان. وهناك أربعة مشروعات لقطاع الكهرباء موزعة على قرقيزستان وبنجلادش وباكستان وتشاد.

أما قطاع الصناعة فلا يتمثل منه في خطة 97/ 98 سوى مشروعين موزعين على كل من فيتنام (أسمنت) وموزمبيق (مصنع سكر). وحتى نهاية شهر يونيو 1997 تمَّ الانتهاء من

التوقيع على اتفاقيات أحد عشر مشروعًا مما سبق بيانها كالتالي[37]:

الدولة	المشروع	قيمة القرض (مليون دينار كويتي)
المغرب	مشروع إنشاء طريق الدار البيضاء- سلطات	10,0
البوسنة والهرسك	تسهيل مالي لبنك إعمار وتنمية البوسنة	6,1
أرتيريا	تطوير مصادر مياه الشرب في مدينة أسمره	6,8
أذربيجان	تحسين طريق رئيسي	5,5
لبنان	تطوير مصادر مياه الشرب لبيروت الكبرى	10,0
مصر	تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية	15,0
بوركينافاسو	توفير مياه لمدينة واجادوجو	4,0
أوزبكستان	تحسين مصادر مياه الشرب	6,0
كينيا	مشروع طريق حضري رئيسي	6,0
بنجلادش	مشروع كهربة الريف	2,15
ملاوي	مشروع تطوير الاتصالات في المنطقة الجنوبية	3,0

المصدر: خطة الصندوق الكويتي للفترة 97-1998، بيانات غير منشورة.

المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية

يلعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دورًا مشابهًا لدور البنك الدولي بل يتفوق عليه باتباعه سياسة أكثر تفهمًا ومرونة لأوضاع الدول النامية العربية وغير العربية. وتختلف دوافع المساعدات الخارجية الكويتية اختلافًا جوهريًا عن دوافع الدول الصناعية الرأسمالية أو الدول الاشتراكية. ويأتي في مقدمة هذه الدوافع مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تختلف في طبيعتها عن الدوافع السياسية للدول الصناعية، ويمكن استعراض أهم تلك الدوافع فيما يلي[37]:

1- روابط الأخوة بين الكويت والدول العربية وأسبابها القومية والدينية والتاريخية.

2- الرغبة في تطوير علاقات قوية مع الدول المجاورة لتدعيم أمن الكويت وسلامتها واستقلالها.

3- إدراك الكويت لأهمية تدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها.

4- الشعور بالواجب في تقديم المساعدة للدول النامية لاعتبارات إنسانية وانتماء الكويت لهذه الدول.

5- الاهتمام بتدعيم التضامن والتعاون بين دول العالم الثالث.

6- الرغبة في تعزيز مركز الكويت ومكانتها على الصعيد العالمي.

بيد أن السؤال يظل ماثلاً أمامنا: ما مدى نجاح الكويت في تحقيق ما كانت تستهدفه من مردود سياسي لمساعداتها الخارجية طوال الفترة 1962-1990؟ وللإجابة عنه فإن هناك شواهد ومؤشرات تدل على أن هذه المساعدات قد حققت الكثير مما استهدفته الكويت ولعل أهم الشواهد ما يلي:

1- وضوح الاعتراف الدولي بدور الكويت في مجال المساعدات الأجنبية لا سيما من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، حيث أكدت هذه المنظمات دور الكويت في الإسهام بنسبة من دخلها القومي بلغت 11٪ في الفترة بين عامي 1974-1976. وهي نسبة لم يعرفها العالم من قبل، حيث إنها تتجاوز نسبة الدول الصناعية بأكثر من ثلاثين ضعفًا.

2- تحقيق مركز مرموق للدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما ترتب عليه من مزايا في دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات.

3- إظهار التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودولة الكويت بصفة خاصة.

4- تحقيق علاقات حسن جوار واحترام متبادل وعلاقات صداقة تمتعت بها الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5- تحقيق مناخ استثماري جيد للمستثمرين الكويتيين الذين حظوا بترحيب من قبل أغلب الدول النامية التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس أموال كويتية.

بيد أنه برغم هذه المزايا فإنه يصعب قياسها كميًا، كما أن من الصعوبة بمكان تحديد إلى أي مدى يمكن أن تعزي مثل تلك المزايا إلى ما تقدمه الكويت من مساعدات بمعزل عن اعتبارات أخرى مثل حياد الكويت ومركزها الدولي وسياستها الدولية[38]. كما يمكن القول أيضًا إن المساعدات الكويتية الخارجية لم توفر الضمان الكافي لقيام كل الدول المستفيدة برسم مواقف سياسية داعمة للكويت في كل الحالات. فما حدث في الغزو أكد أن هناك اعتبارات ومعايير ومصالح تتغير وفقًا للظروف والمناسبات.

ففي حين وقفت دول عربية ونامية (إلى جانب الدول الكبرى) مؤيدة لقضية الكويت داعمة للحق والعدل وقفت دول عربية أخرى هي الأكثر استفادة من المساعدات الكويتية وقروض الصندوق الكويتي للتنمية موقفًا مؤازرًا للمعتدي. وتنكرت لمواقف الكويت تجاهها

طوال أكثر من ثلاثين عامًا من العون والدعم والمؤازرة. فمن المعروف أن الجزائر وتونس والسودان واليمن والأردن وموريتانيا قد تلقت من الصندوق 114 قرضًا في الفترة 1962-1990 تشكل 62% من جملة القروض، وبقيمة إجمالية بلغت أكثر من 5 , 508 مليون دينار كويتي تمثل 4 , 59% من القيمة الإجمالية للقروض المقدمة للدول العربية. أما العراق وفلسطين (منظمة التحرير) والأردن فإن المساعدات الحكومية الكويتية المقدمة لها (منح وهبات لا ترد) تفوق كثيرًا قيمة القروض، وكانت تقدم بشكل سنوي. وقد توقفت قروض الصندوق عن هذه الدول في أعقاب مواقفها المتخاذلة بينما استمرت القروض تتدفق على الدول العربية التي وقفت مع الكويت موقفًا مشرفًا وعلى رأسها مصر وسوريا إلى جانب دول العالم الثالث. وفيما يلي جدولان يوضح الأول التوزيع الجغرافي لإجمالي القروض المقدمة للدول العربية قبل الغزو، على حين يوضح الثاني التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة للدول العربية بعد الغزو وحتى عام 1996. ويمكن أن يعزي ظهور تونس في الجدول الأخير إلى أمرين: إما أن تكون القروض المقدمة لها كانت في الفترة من 1/ 7-1/ 8 عام 1990 أي قبيل الغزو مباشرة أو تكون قد قدمت لها بعد تحسين موقفها وعودة العلاقات معها بعد عام 1994. ويلاحظ في هذا الجدول تناقص عدد الدول العربية المستفيدة من 16 دولة في الجدول الأول إلى 8 دول فقط.

جدول (14) التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق حسب الدول العربية المستفيدة حتى 30/ 6/ 1990

الرقم	الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك.)
1	البحرين	7	30,959,541
2	الجزائر	3	18,998,371
3	السودان	18	91,510,169
4	الصومال	4	30,044,385
5	العراق	2	6,385,523
6	المغرب	14	84,544,513
7	اليمن	31	89,786,621
8	الأردن	22	124,619,091
9	تونس	27	127,210,401
10	جزر القمر	5	9,235,653
11	جيبوتي	6	15,039,563

تابع جدول (14) التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق حسب الدول العربية المستفيدة حتى 30/ 6/ 1990

الرقم	الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك.)
12	سوريا	9	46,036,163
13	عمان	9	43,172,820
14	لبنان	2	2,465,448
15	مصر	13	86,700,192
16	موريتانيا	11	50,069,549
المجموع		183	856,778,004

المصدر: تقرير الصندوق الكويتي للتنمية لعام 1996 ص 57.

جدول (15) القروض المقدمة للدول العربية في الفترة 1/ 7/ 1990 - 30/ 6/ 1996

الرقم	الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك.)
1	المغرب	7	105,500,000
2	جيبوتي	1	3,300,000
3	سوريا	11	219,702,000
4	عمان	6	47,725,763
5	لبنان	5	47,600,000
6	مصر	5	133,400,000
7	تونس	1	10,500,000
8	البحرين	1	5,000,000
المجموع		37	572,727,763

المصدر: المصدر السابق نفسه ص 57.

الخاتمـــــة

يهدف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى مساعدة الدول النامية العربية وغير العربية لتطوير اقتصادياتها عن طريق مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها وبفوائد بسيطة لا تزيد عن 5 , 2% أحياناً وبفترة سماح تفوق العشرين عاماً. وقد ظل الصندوق يعمل طوال خمسة وثلاثين عاماً بغير انقطاع (بما في ذلك فترة الغزو العراقي للكويت) ولا يزال يؤدي المهمة التي أنشيء من أجلها. ويعتبر الصندوق أقدم صناديق التنمية العربية وتعتبر عملياته وأنشطته من قروض ومنح ومساعدات فنية الأوسع من حيث الانتشار الجغرافي في العالم، كما أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المقدمة للدول المستفيدة.

ومن الجدير بالذكر أن تسديد القروض يجري وفق اتفاقيات فترة السداد والفائدة المقررة وعدد الأقساط المتفق عليها. ولم يواجه الصندوق أية مشكلات بخصوص التأخر في السداد من جميع الدول المقترضة حتى في أصعب ظروفها الاقتصادية.

وقد خرجت الدراسة ببعض النتائج نورد أبرزها فيما يلي:

1- في الفترة بين عامي 1962 و1983 كانت قيمة قروض الدول العربية تفوق نصف القيمة الإجمالية للقروض في الفترة المذكورة، تلتها في ذلك قيمة قروض الدول الآسيوية ثم الأفريقية. وكان قطاع النقل والمواصلات يستأثر بنسبة 6 , 29% من إجمالي قيمة القروض محتلاً المرتبة الأولى تلاه قطاع الكهرباء ثم الزراعة ثم الصناعة فقطاع المياه.

2- أوضحت خريطة الانتشار الجغرافي أن نشاط الصندوق في عام 1997 قد غطى 81 دولة في الوطن العربي وشرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي ووسط آسيا ووسط أوروبا وجنوبها وحوض البحر المتوسط وأمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي وغرب ووسط وجنوب وشرق القارة الأفريقية (خريطة رقم 2).

3- من قراءة التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق للدول العربية منذ نشأته حتى منتصف عام 1996 اتضح أن أكبر عدد لهذه القروض كان من نصيب اليمن (31 قرضاً من تونس (28 قرضًا) ثم الأردن (22 قرضاً) فالمغرب ثم سوريا (ولكل منهما 21 و20 قرضًا على التوالي). أما من حيث القيمة فكانت أكبر قيمة للقروض من نصيب سوريا وبلغت 7 , 265 مليون دينار، ثم مصر 7 , 218 مليون دينار، ثم المغرب 188 مليون دينار، ثم تونس. أما في دول غرب أفريقيا فكان أكبر عدد من القروض من نصيب السنغال (15 قرضًا)، وأكبر قيمة كانت من نصيب الدولة نفسها أيضًا إذ بلغت 9 , 49 مليون دينار. وفي وسط وجنوب وشرق أفريقيا كان أكبر عدد للقروض من نصيب تنزانيا ثم بورندي

وأوغنده وبوتسوانا. أما أعلى قيمة فكانت لتنزانيا وزيمبابوي. وعلي مستوى دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي كان أكبر عدد للقروض من نصيب الصين (21 قرضًا)، ثم باكستان (12 قرضًا)، وأعلى قيمة كانت للصين وبلغت 142,6 مليون دينار، تلتها الهند بنحو 88 مليون دينار، ثم أندونيسيا وبنجلاديش. وفي غرب آسيا وجنوب أوروبا والبحر المتوسط استأثرت كل من تركيا وقبرص بأكبر عدد وأعلى قيمة للقروض. أما دول أمريكا اللاتينية ودول حوض الكاريبي فيلاحظ أن عدد القروض المقدمة لها ضئيل للغاية ولا يمكن مقارنته بعدد قروض دول آسيا وأفريقيا، وقد يعود ذلك إلى حداثة العهد بتعامل الصندوق معها من جهة وقلة الطلبات المقدمة من هذه الدول التي ربما تتركز عملياتها الاقتراضية بالدول الصناعية في أمريكا الشمالية وأوروبا من جهة أخرى.

4- أوضحت الدراسة فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقروض أن قطاع النقل والمواصلات والتخزين احتل المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى من حيث عدد القروض وقيمتها الإجمالية، تلته قطاعات الكهرباء والصناعة والزراعة والمياه. وتشتمل خطة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية للفترة 97-98 على 37 مشروعًا موزعة على القطاعات المختلفة في دول عديدة، تم اعتماد 11 مشروعًا منها حتى منتصف عام 1997.

5- أوضحت الدراسة أنه بالرغم من تخاذل الموقف السياسي لبعض الدول العربية (الرئيسة في تعاملها مع الصندوق) فإن المردود السياسي للمساعدات الكويتية كان واضحًا إبان الغزو العراقي للكويت كأحد الأسباب التي دعت دول العالم النامي إلى تأييد القضية الكويتية ودعمها إلى جانب سياسة الكويت الحيادية ومواقفها الثابتة في تأييد قضايا الوطن العربي والعالم الثالث. وقد لاحظ الباحث في فترة ما بعد التحرير ومن خلال تصريحات مسئولي دول العالم الثالث التي أيدت قضية الكويت أن مواقفها جاءت كنتيجة طبيعية لمواقف الكويت المؤيدة لقضايا الدول النامية ومساعداتها المتنوعة لدعم برامج التنمية في هذه الدول على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً [39].

وفيما يلي أهم التوصيات التي يتقدم بها الباحث

1- لما كان اعتماد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على التمويل الذاتي بداية من عام 1986 دون تقديم عون حكومي جديد لرأس المال (2000 مليون دينار كويتي) فقد استلزم الأمر ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة تضمن توفير السيولة النقدية للصندوق في برامجه التنموية والاقتراضية الطموحة. ويعتمد الصندوق حاليًا بالاضافة إلى استرداد قيمة الديون وفوائدها على نوع من الاستثمار يتمثل في المحافظ الاستثمارية على شكل سندات حكومية وشراء عملات دولية داخل الكويت

وخارجها. ولما كان من الصعب على الصندوق التعامل في مشروعات استثمارية كبيرة تجمد رؤوس أمواله لفترة طويلة، وتحدّ بالتالي من نشاطه الإقراضي، فلا بأس من التوسع في الاستثمار في مجال المحافظ الاستثمارية والسندات الحكومية في الأسواق الدولية، والبحث عن مجالات مشابهة تضمن توفير سيولة نقدية كبيرة وسريعة في الوقت نفسه، لدعم نشاط الصندوق في تحقيق أهدافه.

2- ضرورة التنسيق بين صناديق التنمية العربية في تمويل المشروعات الكبيرة في الدول النامية حيث إن كثيراً من هذه المشروعات يتم الاعتذار عن تمويلها من قبل صندوق تنمية بشكل منفرد لضخامة قيمتها، وفي هذا التعاون والتنسيق يتحقق الهدف الإنساني والتنموي إضافة إلى هدف المردود السياسي للدول العربية من قبل الدول النامية المقترضة. وقد علم الباحث أن شيئًا من هذا القبيل يعمل به على نطاق ضيق حاليا.

3- أن ينقل الصندوق الكويتي خبرته الاستثمارية والتنموية إلى أصحاب رؤوس الأموال الكويتية لتشجيعهم على الاستثمار في الدول النامية وإيجاد آفاق استثمارية جديدة في مناطق مختلفة من العالم. وفي قطاعات إنتاجية مختلفة أهمها السياحة والصناعة والزراعة. حيث إن هناك أسواقًا جديدة لم يطرقها المستثمر الكويتي في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ومنها كازاخستان على سبيل المثال التي تدفق عليها المستثمرون الأجانب ووقعوا مع حكومتها عقودًا بنحو 60 بليون دولار، في حين وقعت معها الكويت خمس اتفاقيات ثنائية في مجالات مختلفة، علماً بأن هذه الدولة الوليدة يمكنها أن تستقطب 40% من جملة استثمارات دول آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية[40].

4- أن يظل الصندوق الكويتي على عهده في دفع عجلة التنمية في الدول العربية تحقيقًا لأهدافه الرئيسة التي أنشيء من أجلها، وذلك من أجل خدمة مشاريع التنمية العربية لصالح شعوب هذه الدول التي تنتمي إليها الكويت لغة ودينًا وصلة، بحيث تشكل قروض الصندوق للمجموعة العربية النسبة الغالبة باستمرار.

5- يدعم الباحث توجه الصندوق مؤخراً إلى إسهام القروض في التنمية الاجتماعية، ويدعو الباحث إلى الاهتمام بتنمية الإنسان (التنمية البشرية) Human Development كجزء رئيس في التنمية من خلال دعم برامج التعليم والتدريب في بلدان الوطن العربي والعالم النامي، ما دامت حكومات هذه الدول هي التي تضمن سداد القروض. وأن يبادر الصندوق إلى هذا العمل الإنساني حيث إن كثيراً من دول العالم النامي لا تجذ طلب القروض لمثل هذه المشروعات التي تعتقد أنها صغيرة ويمكن تمويلها ذاتيّا، في الوقت الذي تشكل فيه هذه الجوانب أهمية كبيرة في مفهوم التنمية.

الهوامش والمراجع

(1) تناغو، سمير: «الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الإنمائي» **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الرابع، السنة الرابعة، يناير 1977، ص69.

(2) - Pearson, L.B. "Partners in Development," Report of the commission on international development, W.Y. 1973, p.7

(3) - Wiliams J.M. "The Aid programs of the OPEC Countries" Foreign Affairs (January), 1976, p.312.

(4) - Mcnamara R, "One Hundred countries two million people, The dimension of development" W.Y. 1973, P.90.

(5) انظر في ذلك تحديداً:

ابن مرطان، سعيد: «معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون» **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، ص189، شتاء عام 1989.

طاهر، جميل: «الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة» **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول والثاني ربيع وصيف 1993، ص84.

وللاستزادة في موضوع الديون العالمية يمكن الاطلاع على المراجع التالية:

- زكي، رمزي: «الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية، نحو رواية عربية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثالث/ الرابع، خريف / شتاء 1992، ص 187 - 234، - زكي، رمزي: «الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية» القاهرة: دار المستقبل، 1985.

- (كونا) **وكالة الأنباء الكويتية**: «مشكلة الديون العالمية» ملف الأبحاث 47، الكويت: 1989.

(6) -Shihata, Ibrahim, "The other face of OPEC. Financial Assistance to the Third World" Longman London 1982, P. 97-110.

(7) - Bader al Humaidhi, "The role of Arab Gulf states" in international development assistance: **Kuwait fund for Arab economic development Kuwait** 1984, P.5.

(8) عربية، زياد: «العائدات النفطية وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي»، رسالة دكتوراه غير منشورة، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة: 1993، ص139-ص165.

(9) انظر في ذلك المراجع التالية:

- الحلوة، محمد إبراهيم: «التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية» **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، صيف 1987، ص15-42.

أبوعلي، محمد سلطان: «بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية بالدول العربية الأقل نمواً» ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، يناير 1979، ص61-88.

ماكدونالد، باري: «المعونات الخارجية لأبوظبي»، صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، إبريل 1979، ص141-156.

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي لعام 1996 الكويت: 1996، ص5-ص11.

(10) هناك صناديق إنمائية أخرى مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية العربية، البنك الإسلامي للتنمية صندوق الأوبك للتنمية الدولية، انظر: (كونا) مشكلة الديون العالمية مرجع سابق ص 134 - 227.

(11) انظر: تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لعام 1996، ص18.

تقرير الصندوق السعودي للتنمية لعام 1995، ص54.

تقرير صندوق أبوظبي للتنمية لعام 1997، ص1.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 1995، ص5.
- الدينار الكويتي= 3,060 دولار والريال السعودي= 0,3075 دولار والدرهم الإماراتي= 0,3067 دولار.

(12) تشيامبي، أفاييم: «دولارات عربية لأفريقيا» عرض مجدي حماد، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد التاسع السنة الثالثة، يناير 1977، ص195-202.

(13) الصباح، بيبي يوسف: «نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد التاسع، السنة الثالثة، 1977، ص167-180.

(14) «بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية بالدول العربية الأقل نموّا»، ص61-ص88.

(15) «المعونات الخارجية لأبوظبي»، ص141-ص155.

(16) «التدفقات المالية من بلدان الأوبك نحو البلدان النامية، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد»، ترجمة وتحرير حسين نايري، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثاني، السنة العاشرة، يونيو 1982، من 221 - 257.

(17) - Shihata I, "The other face of OPEC. Financial Assistance to the Third World: Longman, London 1982.

وقد عرض هذا الكتاب وراجعه د. محمد إبراهيم الحلوة. وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور إبراهيم شحاته مؤلف هذا العمل عمل مستشاراً قانونيّا لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومديراً عامّا لصندوق الأوبك للتنمية الدولية. انظر **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الرابع، السنة العاشرة، يونيو 1982، ص290-ص312.

(18) التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية، ص15-42.

(19) انظر في ذلك:

برانت، ويلي «الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء» الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت 1981، ترجمة مجموعة من الباحثين. وحسن رأفت «رؤية مستقبلية للتعاون العربي الأفريقي» **مجلة السياسة الدولية**، العدد 80، القاهرة 1985.

انظر في ذلك المراجع التالية:

(20) -Huntington S.P. "Political order in changing societies" New Haven Yale University press. 1976.
- Law J. "Arab Aid: Who gets it, for what and how" N. York chose would information corp 1978.

(21) - Nyang S.S. "Saudi Arabian foreign policy towards Africa: Nye, New York. 1983.
- Presly J.R. "Trade and foreign aid, The Saudi Arabian experience" The Arab gulf journal 3.1 April 1983.
- Spero J.E. "The politics of international econmic relations" New York St. Martins Press. 1977.
- Sylvester A. "Arabs and Africans, Cooperation for Development" London, Bodley Head 1981.
- Wai D. M. "African- Arab Relations, interdependence or misplaced optimism" Journal of Modern African studies 21-2. 1983.
- Stephens R, "Kuwait fund in Arab's new frontiers" Temple Smith, London 1976.
- Simmons Andre, "Arab Foreign Aid" Associated univ press U.S.A. 1981.
- El Sharbini A. "Arab Financial Institutions and developing countries" The world Bank, Washington D.C. 1986.
- El Naggar, S. "Financial policies and capetal Markets in Arab countries" International monetary fund Washington D.C. 1994.

انظر في ذلك الرسائل الجامعية التالية:

-Demir M.S. "The political economy of effectiveness, the Kuwait fund for Arab economic Development As A development orgnization" PH.D. thesis Universiry of Pitsburgh, May 1975.

«العائدات النفطية وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي»، ص139-165.

- محمد يسلم بن سكان «الدور الإنمائي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الوطن العربي»، حالة موريتانيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة: 1993.

(22) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، «موجز نشاط الصندوق من يناير 1962 إلى ديسمبر 1996» الكويت: 1997، ص1-ص8.

(23) «نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية»، ص167.

(24) انظر في ذلك: «القانون والنظام الأساسي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» الكويت: يونيو 1981، ص6.

(25) «نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية»، ص176- ص177.

(26) طلب الباحث في إحدى زياراته للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تخصيص مقابلة مع مجموعة من مستشاري الصندوق للإجابة عن بعض الاستفسارات ومناقشة بعض الأمور غير المنشورة وكان ذلك بتاريخ 20/ 7/ 1997.

(27) سلطان، غانم، فياض، فتحي: «الجغرافيا الاقتصادية للكويت»، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص227- ص236.

(28) وزارة التخطيط المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1985، ص11، سلطان، غانم وآخر: «جغرافية الوطن العربي»، الكويت: 1989، ص291.

(29) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية لعام 1995»: القاهرة: 1995، ص146-150.

(30) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «تقرير التنمية البشرية لعام 1995»، ص158- ص160.

- UN., World Bank Book, World debts, Taldes vol. 2 Washington D.C. 1996, وكذلك: P.P. 80-84.

(31) «الوضع الاقتصادي العالمي لعام 1995»، ص7.

(32) - U N. World Bank opcit P.P. 92-94.

(33) تقرير التنمية البشرية السابق ص8-ص10. وكذلك: - World Bank 1995-1996 P.P.11-13.

(34) «الوضع الاقتصادي العالمي لعام 1995» ص7.

(35) الصندوق الكويتي، التقرير السنوي (34) لعام 1996 ص15-27.

(36) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، التقرير السنوي (34) لعام 1996، ص17-ص27.

(37) استقى الباحث هذه البيانات غير المنشورة من إدارة المشروعات بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

(38) الخجا، محمد وفيق: «المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية» **مجلة الاقتصاد والأعمال**، العدد الصادر في 6 سبتمبر، بيروت: 1984، ص60-ص64.

(39) جاءت هذه التصريحات من خلال زيارات للكويت قام بها مسئولون على مستوى رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزراء وعلى المستوى الوزاري في دول نذكر منها، سريلانكا، الهند، الصين، السنغال، جيبوتي، أثيوبيا، البوسنة والهرسك، تركيا، بوركينافاسو، الغابون، تنزانيا، بنجلادش وجنوب أفريقيا وذلك في الفترة بين عامي 1993 و1996 (متابعة للباحث لهذا الموضوع من خلال وسائل الإعلام المختلفة).

(40) انظر: صحيفة القبس الكويتية في عددها رقم 8665 الصادر في 6/ 8/ 1997 ص13، مؤتمر صحفي نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت بتاريخ 5/ 8/ 1997 لسفير كازاخستان في الكويت بمناسبة زيارة رئيس هذه الجمهورية للكويت.